الفيصل

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

العدد التاسع عشر (١٩٩٤ م ـ ١٤١٥ هـ)

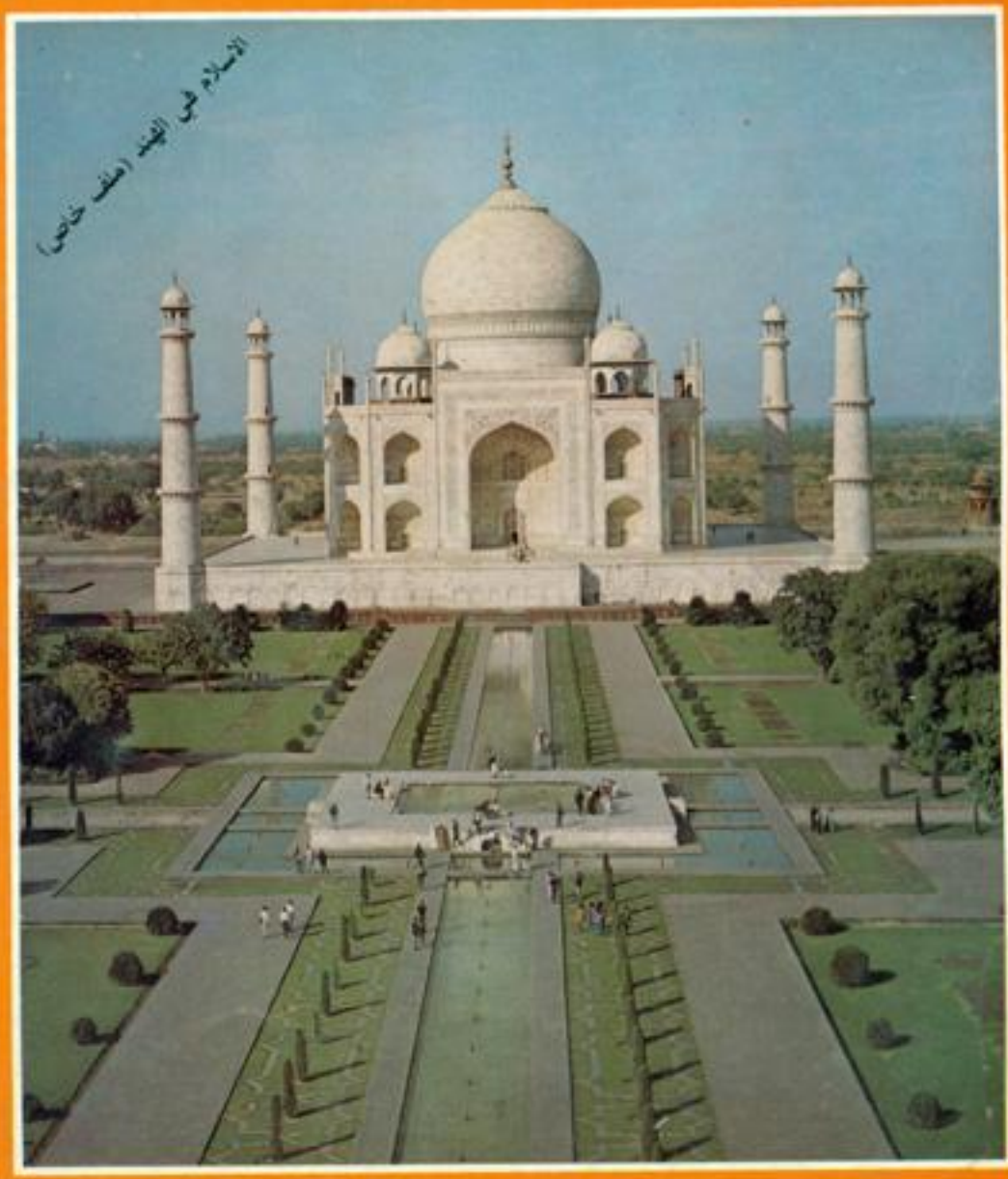

تاج محل ـ الهند

الامويون

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي (١٩)

ترسل جميع المراسلات والطلبات باسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

هولندا

Shiabooks.net

مسجلة في المملكة الهولندية

KUFA ACADEMY
POST BUS 1113
3260 AC OUD - BEYERLAN
[HOLLAND]

الاشتراك السنوي ١٠٠ دولار امريكي

رسالة عمرو بن بحر الجاحظ

في
الحَكَمَيْن وتصويب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في فعله

● تحقيق ش. بلات(*)

[ظ ١٧٨]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده(١)

١ـ وفقك الله للسلامة والغنيمة، وأعزك بالحق، وختم لك بالسعادة، وجعل لك من عملك واعظا ورقيبا [و] من نفسك سامعا ومطيعا، وجعل لك مع حزمك نصيبا من التوكل، ومع توكلك حظا من التحذر، حتى تقبل اذنه في الحذر وتطيع أمره في التوكل، قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اعقلها وتوكل»(٢)، فجمع بين الامرين وسوى بين الوصيتين، وقال صلى الله عليه وسلم: «أبل الله من نفسك عذرا، فاذا أعجزك أمر فقل: الله حسبي»(٣)، قال أبو عبيدة ابن الجراح لعمر بن الخطاب حين خاف طواعين الشام فانكفأ راجعا الى المدينة: «أتفر من قدر الله؟»ـ قال: «نعم، الى قدر الله!»(٤)، وقال له سعيد بن جرير(٥): «قم، أينفع الحذر من القدر؟»ـ فقال: «لسنا مما هناك في شيء، ان الله لا يأمر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر».

٢ـ وقد كنت حذرتك، يابن حسان، أمورا، فكأني أغريتك بها، وآنستك بأمور، فكأني أوحشتك منها، وكنت لا أظن بك من النقصان إلا ماكان عن بلوغ الكمال، ولا من التقصير إلا

ماكان عن التفضل، ولا من تضييع الكثير إلا مالا يسبق الندم، ولا من النسيان إلا مالا يمنع من سرعة الانتباه، ولا من السآمة إلا مالا يقرب من المعجزة، ولا من الحمية إلا مالا يخلط العصبية، ولا من التنافس إلا ماباعد عن التحاسد، وكنت عندي، إن لم تكن مع العلية، فلم[٦] تنحط عن الاوساط إلى السفلة، وإن رضيت بحال المتفضلين، لم ترض إلا أن تكون مع المنصفين، وإن لم تكن غنيا[٧] لمخالفيك عند مناظرتهم لك، ورائدا لموافقيك عند استعانتهم بك، وآلة لمن استملى منك، ومفزعا لمن سمع إليك، وحرزا لأسرار خصمك[٨] وحائطا من وراء من ذهب من الناس عنك، لم[٩] تكن عندي بمخوف على ماانتهى إلي من خبرك ولا على ماحكاه من لا يُتَّهم على مودتك.

٣ـ عتبت عليك في مجادلة الرافضة، فأعتبتني بمماراة الغالية، وأنكرت منك، مقارنة الخوارج، فاردفت ذلك بمسامحة النوابت، حين زعمت في جواب مسألة التابتي أن علياً[١٠] كان أحق بالامامة من معاوية، وزعمت في[١١] جواب الخارجي أن رضاه كان هفوة منه ومكيدة من عدوه، إلا أنها الهفوة التي لا تبلغ الضلال والفهمة التي لا تفسد الحكم والنقصان الذي لا يكمل معه حل[١٢] العقد والتضييع الذي لا ينقص معه العهد.

٤ـ ثم قطعت الشهادة وأوجبت الحكومة أن علياً قال عند موته وأقر عند زلله:

إنـــي عثـــرت عثـــرة لا تنجبـــر ســـوف أكيـــس بعـــدهـــا وأستمـــر
وأجمع الرأي الشتيت المنتشر[١٣]

ثم قضيت بعد قطع الشهادة والحكم على غائب الفعل بأنه لم يعن بذلك القول إلا الرضى بالحكمين، وجزمت على أنه لا تأويل لذلك القول إلا ما ذهبت إليه ولا معنى له إلا ما قضيت به.

٥ـ فأجمع الآن بالك في الاستماع للحق كما جمعت بالك في الاجتزام على الباطل، وفرغ قلبك لما أنا واصفه لك ومقربه من عقلك، فإن أعجزك الفهم فليس يعجزك [و ١٧٩] التفهم، وأول منازل الإنصاف حسن التثبت، ونعم الرائد التفهم ونعم العون حب الإنصاف! وقال يزيد بن المهلب: «هذا ابن الأشعث غلب على النصر فغلب على الصبر»، فاحذر أن يقال: «هذا ابن حسان غلب على العلم فغلب على التعلم!»، وقد قال عامر بن عبد القيس: «الكلمة إذا خرجت من القلب وقعت في القلب، وإذا خرجت من اللسان لم تجاوز الآذان»[١٤].

٦ـ وقد علم أني شديد الحب إلى رشادك، حريص على هديتك، وأنا بعد ذلك كله أسأل الله أن يديم لك العصمة وأن يوفقك للمعرفة، وقد قال بعض العلماء: «لا تستجيب إلا لمخلص أو مظلوم» فأما نيتي في تبصرتك باب الرشد من العي فقد تقدم القول مني فيها بما سمعت، وأما الظلم فمن أظلم لصديقه ممن أفسد نفسه عليه، ومن أجور على وليه ممن دان بدين عدوه؟ ومن التوفير على حظ هذا الكتاب من الافهام وعلى حظك من التفهم أن لا يهذه القارىء هذا ولا ينثر كلامه نثرا، فلا يكون نصيب السمع منه إلا صدى الصوت ولاحظ العقل

منه إلا استحسان التأليف[١٥]، فعليك بالتوقف وحده[١٦] بالترسل والتثبت مع تفريغ البال ونفي الأشغال ومع الاحتراس من دبيب الهوى وفراغ المنشأ.

٧ـ خبرني أي شيء نصب[١٧] على معاوية من النقص حتى وضعت الخيار بينهما وأقررت الشبهة في أمرهما من غير إكراه ولا حلال عذر؟ فمن أعجز رأياً ممن زعم [أن....] أفضل من سمرة[١٨] وأن سحبان أخطب من باقل، وأن زياداً أدهى من هبنقة[١٩]، وأن أبا ذر أصدق من مسليمة، وأن الجالينوس [٢٠] أطب من أبي دينار[٢١]! وهل ذلك إلا في مجرى من قال: «أيما أحلى: العسل أم الخل؟» وليس للخل حظ في الحلاوة.

٨ـ قلنا ـ فكيف تزعم أن علياً أولى بالإمامة من معاوية وليس معاوية في الإمامة حظ؟ ولقد عُجبت فطال تعجبي وشنعت فاشتد تشنيعي على النجاشي[٢٢] حيث يقول بفخره على معاوية بعلي:

نعم الفتى أنت، إلا أن بينكما ... كما تفاضل قرن الشمس والقمر[٢٣]

فمن هذا الذي يقر بأنه ليس بين علي ومعاوية في الفضيلة واستحقاق الإمامة إلا بقدر ما بين الشمس والقمر؟ بل تجعل لمعاوية في ذلك حظاً ونصيباً، إلا أن نريد مزيد الفرق بين هاشم وعبد شمس، وبين عبد المطلب وحرب، وأبي طالب وأبي سفيان، ونذهب إلى البيان والفصاحة، والفصاحة مما قد يتفاضل فيه البر والفاجر ويتساوى فيه الجاهلي والإسلامي، وإن أردت معرفة ذلك فانظر في كتابي الذي فرقت فيه بين قبائل قريش وميزت فيه بني عبد مناف وبينت فيه من فضل هاشم وأظهرت فيه جمال عبد المطلب[٢٤].

٩ـ أولست، يا ابن حسان، قد أطمعته في التمثيل بينهما وأقررت بالحاجة إلى تمييز حاليهما، وقد علمنا أن الله ـ تعالى قدره ـ قد قال: ﴿قل أي شيء أكبر شهادة قل الله﴾[٢٥]، وقال: ﴿أذلك خير أم جنة الخلد التي وعد المتقون﴾[٢٦]، وليس ذلك في موضع الخيار وتمييز الحال من الحال ولا على الموازنة بين أتم الخيرين، فلولا انماء[٢٧] الله قلت مقالة تسير مع الركبان اتردها[٢٨] بعلي، وإن الربيع بن زياد قال:

عمارة السوهاب خير من علس ... وزرعة الفسا(؟) شر من أنس
وأنا خير منك يا قنب الفرس[٢٩]

١٠ـ وإنما هذا على معنى قول علي لاجناده، وكخطبته على أصحابه عند استبطائه إياهم وتأنيبه لهم: «أبدلني الله بكم من هو خير لي منكم وأبدلكم بي من هو شر لكم مني»[٣٠]، والكلمة تكون جواباً فتدل على معنى، ثم تكون ابتداء فتدل على خلاف ذلك المعنى، وتدور دلالتها مع ظاهر الحالات على قدرها ما يسبق من المثالات حتى تكون الكلمة كفراً في حال وإيماناً في حال.

١١ـ فكذلك المجاز والتصحيح، والتقريب والتبعيد، والارتجال والتحرير، والكناية والإفصاح، والتعقيد والإسجاح، والخطل والإيجاز، والإفهام والإلغاز، والمعاريض والكنى [ظ ١٧٩] والاستكراه والهذ، وغير ذلك من أشكال الكلام وحدوده وصوره وأقسامه ودلائله،

وقد قال كثير:

فهلا فداك الموت من كل ريبة ومن هو اسوأ منك ذلاً وأقبح

وقال حسان بن ثابت في بعض مايصرخ وينافح عن النبي صلى الله عليه وسلم:

أتهجوه ولست له بكف فشر كما لخير كما الفداء[٣١]؟

وسمع أعرابي رجَلا يقول: «الشحيح أعذر من الظالم»ـ فقال: «أخزى الله أمرين خيرهما الشح!»[٣٢].

١٢ـ وعتبت عليك في معاونة إبراهيم بن الحسن[٣٣] على ترك القنوت في مسجد ابن رغبان[٣٤] ومحلة البصريين[٣٥]، وزاد في التعجب منك والإنكار عليك تخذيل خالد الارلة، [. . . .] عنه خبرني، حدثني [عن] غدرك[٣٦] إياه، فأنت معتزلي نظامي: فكانت محاباة خالد على نصيبه من مذهب البصريين من القنوت ـ وهو من دينك، وقد علمنا أن الذي بناه من ماله وأوقف عليه الغلات لنوابته بصري ابن بصري ثم معتزلي، على ذلك اشترى الأرض ووضع الأساس وشيد البنيان وكتب عليه ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾[٣٧]، وهو الفضيل بن عبد الرحمن[٣٨] مولى بني سدوس، ولم يزل المسجد يقنت فيه الجبري كما يقنت فيه المعتزلي العدلي، ويقنت فيه النابتي كما يقنت فيه المعتزلي ومن صلى فيه، حتى عرضت فيه بما دل خالداً ـ بزعمه ـ على دقة دينك وسخافة عقلك وحلمك وانفساخ عقدك وسوء المحافظة على نحلتك، غير مكترث لما نال عرضك وغير محتفل بما ثلم دينك وساء وليك وسر عدوك.

١٣ـ ولم أقل إن معاوية ليس بمذكور بالعقل والحلم وبالدهاء والفهم وبالنكرى والحزم والسودد والعزم[٣٩]، وبالبيان العجيب والغور البعيد، وإنه لم يكن كاتب وحي الله وصاحب ديوان بيت مال الله، وإن أبا بكر لم يوله مقدمة أخيه، وإن عمر لم يجمع له أرباع الشامات وإنه لم يعزله إلى أن توفي ولم يغضب عليه مذ رضي عنه، ولم يكتب له بفضل خصال القضاء وترتيب منازل الحكم، كما كتب إلى أبي موسى الأشعري وإلى قضاته في الأمصار ورجال الفتيا في الأطراف، وإن عثمان لم يؤكد له ماتقدم منهما[٤٠] وزاد في تثبيت عدالته وتزكية بجالته في سني الجماعة وسني الاختلاف، وأدنى حالاته أن يكونوا ليولوا الثغور والاحرام والإمارات العظام إلا القوي الأمين وصاحب الرأي الرصين.

١٤ـ ولكن الخلافة، يابن حسان، لا تستحق والامامة لا تستوجب إلا بالتقدم في الفضل والتقدم في السوابق، وإلا بان يكون الفضل إما ظاهراً للعيون ومشهوراً عند جميع المسلمين قد أجمعوا على تقديم رجل وتأمير أمير من تلقاء أنفسهم بغير سيف ولا خوف ولا إكراه ظاهر ولا سبب يوجب سوء الظن فضلاً على غير ذلك، وإما بأن يختاروه عن تشاور وتناظر ويظهر فضله بعد طول التخابر، أو يكون له ذلك [في] مصره دون رهطه[٤١] بميراث العمومة ويستحقها كما تستحق المقامات الموروثة، أو يكون ذلك من جهة وصية أو وراثة مشهورة، أو يكون ذلك نتيجة خصال كريمة لاقت القرابة وحرمة العترة، فبلغ صاحبها باجتماع الخصلتين ما لا يبلغه صاحب الواحدة ويكون مقنعاً[٤٢] للإلف لأنه أمسّ بالمعدن وأقرب من

صاحب المقام [و ١٨٠] وأخرى[٤٣] أن لا يخفى مكانه على بعيد الدار، كما لا يأنف منه العظيم الكبير، وإن كان نصيبه من الطاعة دون نصيب كثير ممن لا يجري مجراه في شرفه ولا يشاكله في موضعه، وهذه الأركان تجتمع على جميع المقالات إلا ما لا يعده المتكلمون قولاً وكان عندهم حارضاً بهرجاً.

١٥ـ ولم نجدهم ادعوا لمعاوية إلا أنه كان رجلاً من عرض المسلمين وصالح الطلقا[٤٤] وكاتب الوحي[٤٥]، فقد كتبه قبله من قد علمتم: ابن أبي سرح ثم كان من أمره ما كان، وكتبه علي بن أبي طالب وكتبه حنظلة الكاتب الأسيدي[٤٦] وكتبه زيد بن ثابت، فلم نجد أحداً جعل كتابتهم للوحي سبباً إلى ادعاء شيء من مراتب الإمامة وطبقات استحقاق الخلافة.

١٦ـ وأما قولهم «خال المؤمنين»، فانه إنما يكون خالاً لو كان كون أم حبيبة[٤٧] أماً للمؤمنين من طريق النسب لا من طريق تحريم النكاح والتنظيم لحقوق الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ولو كان قولهم قياساً مقبولاً وتأويلاً معقولاً لكان أبو بكر وعمر وأبو سفيان أجداداً للمسلمين، ولكان جميع ولد أبي بكر وعمر أخوالاً للمسلمين، ولكان سالم بن عبد الله[٤٨] ابن خال المسلمين، وهذا حمل والاحتجاج به سفه والقائل به إما ساقط العقل وإما ظاهر العبث.

١٧ـ وإن كان معاوية قد كان سكن إلى هذا القول وكان هذا القول قد قيل في تلك الأيام، فما كان ذلك منه إلا من خوف شديد وحاجة مفرطة، ولو كان للمسلمات خالاً لما جاز له أن ينكحهن[٤٩]، وهذا رأي ساقط ومذهب فاضح.

١٨ـ وليس ينبغي لمعاوية أن يحمد على ما اتفق له من أسباب القوة وتهيأ له من الملك إلا قتلة عثمان[٥٠] والذين صاحوا يوم قالوا[٥١]: «أخرجوا لنا قتلة عثمان!». ـ فقالوا[٥٢]: «كلنا قتلة عثمان!»، لأن عثمان لو لم يقتل لم يمكنه[٥٣] أن يوهم أغمار الأمة وأغثار أهل الشام والقابلين والمخترعين من الأعراب وأشباه العرب أن علياً هو الذي قتله أو كان السبب [القتل] له عندهم من جهة الشبهة على أهل الغبا والغفلة أو على من يعميه هواه أو يلي جده[٥٤]، وصار من قتل إمام المسلمين يتبرأ عندهم ممن قتل رجلاً من عرض المسلمين، وقاتل المؤمن عندهم ضال والضال لا يكون شاهداً فكيف يكون عندهم حاكماً؟ ومن لا يجوز أن يكون عندهم حاكماً فكيف يجوز أن يكون عندهم إماماً؟

١٩ـ فلما فرغ من تثبيت ذلك عندهم وهمهم أن من منع الضال من الإمامة أحق منه بالإمامة، وأن أولى الناس بمقام الإمام من انتدب للطلب بدمه وبذل في ذلك نفسه لأخذ الحق منه لولده وولي دمه، فلما فرغ من ذلك وهمهم وثبت عندهم أن من دان بدين سعد[٥٥] وذهب مذهب ابن عمر[٥٦] ممن لا يرى قتال «الفئة الباغية» ويقول: «كن عبد الله المقتول» ولا يرى طلبها ولا الدفع عنها إلا بالكف دون البسط وإلا بالجدال دون القتال ـ وعلى أن عليه أن ظن أن الجدال يؤدي إلى شيء من القتال أن يكون أترك الناس للدعاء إليها والإحواج لها فضلاً على غير ذلك من الأمور [. . .][٥٧].

٢٠ـ هذا مع ما عليه من طبائع الناس من حب المال والعلو في الحال وأنه متى لم يرعهم السوط وينهكهم السيف فالأمر مريج والفساد شامل والحرب أكدة والفتن شائعة والأمر مضاع والحق مقموع، ومن عزّبز[٥٨] ومن قل فل ومن فل أُكل[٥٩] ومن ظهر قتل، فالإمام ما لم يحم مكانه وثغر سلطانه فمغلوب معزول ومطلوب مقتول، والرئيس[٦٠] ما لم يذد عن حوضه [ظ ١٨٠] ويحام عن عشيرته فمسلوب مغلول أو [مـ]شلو[ل] مأكول على الدنيا[٦١] لم يكن معنى قط على هذه الصفة ولا صحت يوماً قط إلا على خلاف هذه الحال.

٢١ـ ومما تهيأ له من الأسباب واتفق له من العلل ما كان ظاهراً من رأي سعد وابن عمر في تحريم البسط والأمر بالكف والنهي عن حمل السلاح والإمكان من الحربة: فاجتمع له السبب الذي يوهم موضع دم عثمان، فان سعداً، وإن كان بقية الشورى، فان الحق لا يغريه وإن الباطل لا يضل[٦٢] به، وعلى هذين الأصلين دار [. . . . .] الطمع منه فيها واستجاز الطلب لها والحرص عليها.

٢٢ـ ثم اتفق أن جنده يمانية إلا القليل، وجند علي نزارية إلا القليل، واتفق أن كان أهل العراق أصحاب الخواطر والنظر والتأويل والقياس، ومع هذه الصفة يكون الاختلاف إذ كانوا عرباً وأعراباً وعهدهم بالجاهلية قريب وتعظيم الروساء فيهم غير قديم، وأهل الشام هم في قلة الخواطر والتنقير وفي قلة الفطنة والتفتيش على خلاف ذلك، وكانوا ملوكاً وأجناد ملوك أو قرابين ملوك، لا يعرفون إلا طاعة الملوك والكبراء واتباع الروساء، وقد علمت أنه متى أطاع الجند الرئيس والرئيس يصيب الرأي، فكلهم رئيس وكلهم مصيب ومع الإنصاف[٦٣] تجتمع القوة ويقوى الضعيف، ومع الاختلاف ينتشر[٦٤] الأمر وتنكبت القوة، وقيل لرجل من عبس: «كيف نهضتم بالعمائر الكبار على الألوف؟»ـ قال: «كان لنا رئيس يصيب الرأي وكنا له تبعاً فكنا ألفاً رئيس».

٢٣ـ وجند علي بن أبي طالب من ربيعة ومضر، وهم كانوا أصحاب التجارب في الجاهلية والتجاذب، وفيهم كان التحالف والتجاور وهم كانوا أصحاب الغزو والغارات والسبي وطلب الطوائل، وأكثرهم أصحاب وبر وعمد وصحار، وأقلهم أصحاب المدر والمحال، وأكثرهم أصحاب الحذر والنجعة والفقه والمواثبة [؟]، ومع الحاجة يكون الطلب والحركة ومع الغناء والخصب يكون الحلم والمروة والتثاقل عن الحركة، حتى كان رؤساؤهم يخرجون في الحروب والمغازي متسايرين، لكل رأس لواء ولكل سيد معسكر، ومازال أصحاب التجارب والعقول وأهل النظر والتحصيل من كل ملة وأمة وقرن وبلدة يرون أن الشرك في الحرب كالشرك في الملك وأنهما كالشرك في الزوجة، وأن الخطأ في ذلك لا يستقال والوهن لا يستدرك، وأن هذه الخصال فاحشة الضرر سيئة الأثر، لا يثبت معها إلف ولا يصلح عليها تدبير، فاحتملوا ما في التشابه من ضرر التساند لنكود الأخلاق ولشرف الحمية ولما كانا عليه من حمية الجاهلية.

٢٤ـ ألا ترى أن مروان بن محمد لما استبدل قيس عيلان الجند بقيس عيلان الجند[٦٥]،

من أبناء قحطان، كيف ظهر انتشار[٦٦] أمره واضطرب حبله واختلفت الكلمة وتقطع النظام وانحلت العقد وأدبر الملك وركدت الريح؟ هذا وقيس عثمانية عند أنفسها جماعية دعامية فيما تذهب إليه سلطانية، كذلك اصطهرت اليها الملوك، يعني[٦٧] المصاهرة دون النزارية، بالأنفس، ووليت العراق المرار الكثيرة والثغور العظام والمهم من الأمور الجسام، ولم يفعلوا ذلك [و ١٨١] بتميم ولا بربيعة لما كان فيها من النزوح والخارجية، ولذلك قلت الفتوح في تميم وربيعة، وكانت قيس في جملة أمورها ومعظم تدبيرها زارية على الشيعة ناقمة عليها، نافرة من الخوارج ناهية عنها، وقد عرفت ماكان من شأن زفر ابن الحارث ومجاشع بن مسعود وحاتم بن النعمان والجحاف بن حكيم، وحال كل من سيره علي من البصرة بعد وقعة الجمل الى الجزيرة، ثم مع ذلك مابرحت أن نزعها ذلك العزم وجذبها ذلك الطمع ولم تدعها الرحم من نزار، وعرف مروان فضل رأي أسلافه على رأيه وتدبيرهم على تدبيره.

٢٥ـ ولعل قائلاً يقول: «فأين ربيعة السامعة المطيعة وكانت شطر نزار ومعظم الفرسان؟ أو ما كانوا في طاعة علي مجتهدين وعلى معاوية مطيعين، حتى هجروا فيه الإخوان والجيران وفارقوا من أجله الأوطان كصنيع عجل بالبصرة وانتقالهم بعد نصرته يوم الجمل إلى الكوفة حتى نزلت ديارهم وصارت في ربوعهم الازد، يتقدمها[٦٨] ابن نوح؟ قال في ذلك الشاعر:

وشيب رأسي قبل حين مشيبه ... نزول العبيد في ديار بني عجل

٢٦ـ قلنا لهم عند ذلك: قد كانوا كما وصفتم ثم صاروا شراً من قيس وأكثر خلافاً من تميم، على أنهم بتميم أشبه، ولذلك قال الحجاج[٦٩]: «الكوفة أشبه بالبصرة من بكر بن وائل بتميم»، بل صارت رجال يمانية أسوأ طاعة وأكثر خلافاً من رجال نزار، كالذي كان بين الأشتر والأشعث وكالذي كان بين الأشعث وحجر[٧٠]، وما تخفى عليك أمور لهمدان وكندة في تلك الأيام، وحال سعيد بن قيس[٧١]، وما كان من قول عبد الله بن بديل، هذا إن كان بعض ما ذكرنا يعرفها[٧٢] من قبل علي ومعاوية ابن ملجم، ومن إمداده الرأي ومن تشجيعه على الإقدام وإفساد يمانيته عليه فضلاً على قيسيته، فقال يزيد بن حجبة قبل أن يكون إليه من علي بن أبي طالب ما كان:

عادت ربيعة قيساً بعد طاعتها ... حتى اليماني لا يبقي ولا يذر

ثم صرف الى معاوية مع أكثر قومه من تيم اللات بن ثعلبة وقال:

وقالوا: علي ليس يقتل مسلماً ... فمن ذا الذي يحيي الرفاث ويقتل

٢٧ـ ثم لحق بالشام خالد بن المعمر[٧٣] في أكثر بني سدوس، ولقدره ولقدر ما جلب إلى معاوية من القوة قال قائلهم[٧٤]:

معاوي أمر خالد بن معمر ... فإنك لولا خالد لم تعمر

ثم لحق مصقلة بن هبيرة[٧٥] في عامة بني شيبان في رجال كثير وروساء لا يحصون،

معروف سبب هربهم ومشهور تنقمهم[٧٦]، وأما مصقلة بن هبيرة فانه طولب بما عليه من مال الله من ثمن من أعتق من بني ناجية، وأما يزيد بن حجبة ففر من الجيش لما كان فر من خراج المسلمين الى ما لا يعرف من هرب النجاشي[٧٧] عند شرب الخمر.

٢٨ـ والجملة أن رجالات العرب وروساء الأعراب وكثيراً من أهل الباس والنجدة والرئاسة في العشيرة كان سوء معاوية ومعاملته أحب إليهم من سوء علي بن أبي طالب ومعاملته، لأن القوم، لما ثبت عندهم من إطعام خراج مصر وعمرو بن العاص ما ثبت، ومن ضمانه لذي الكلاع سميفع بن ناكور ما ضمن، ولحبيب بن مسلمة ما قد علمت، ورأوا ما صنع علي بيزيد بن حجبة وسمعوا رد جوابه على من سأله أن يزيد في عطاء الحسن والحسين وكيف قال، ورأوا مع ذلك شدته [ظ ١٨١] على الخائن وقمعه للظالم وأن الرجال انما تحظى عنده على قدر الزهد والفقه وعلى قدر الوفاء والنجدة وعلى قدر العلم بالكتاب والسنة، لم يكن لهم هم إلا التخلص الى معاوية وإلا أن يصيروا الى من يرتع ويرتعون معه ويأخذون معه ويذهب مذهب التودد والتحبب والتألف ويدع مذهب الإمامة وإقامة جزاء الحسنة والسيئة، وقد قال خالد ابن المعمر لعلباء بن الهيثم: «اتق الله في عشيرتك وانظر لنفسك ورحمك، ما يؤمل عند رجل أردته على أن يزيد في عطاء الحسن والحسين دريهمات يسيرة ريثما يبلان بها من طريف عيشهما، فأبى وغضب؟».

٢٩: فكل ما ذكرنا مما اتفق له من غير اكتساب وتهيأ له من غير احتيال، فغير مكره ـ حفظك الله ـ معاوية على ما اتفق له ولا ملوم علي ابن أبي طالب على ما امتحن به فيهم، فعلى هذه العقدة دار الكلام، ثم اتفق له الخلاف الذي كان عن رفع المصاحف والانتشار الذي حدث عن ذلك التدبير والحيلة، فانظر هل ألفى علي عندها عاقلاً أو صادف بها عزيزاً؟ ولقد قال ثم أعاد القول ثم احتج وعرف وزجر وتوعد وقال: «ويحكم! إنها خدعة ومكيدة، وإنها بعد دليل على الفشل وعلى انقطاع القوة، فانتهزوا هذه الفرصة فقد دلكم بها على موضع العورة، وليس بينكم وبين الظفر إلا صبر ساعة!»، فكان أشد القوم عليه خلافاً وأفحشهم عنوداً الذين صاروا بعد الى إكفاره والى البراءة منه بعد إقرارهم بأنه كان المستبصر والمجدود والواعظ والمتوعد، وأنهم كانوا المخدوعين والمغرورين، والمخذولين، فهذا هذا.

٣٠ـ وكان مما امتحن به علي واشتدت البلوى على أصحابه فيه وعلى أصحاب النبي وعلى من معه من أجناده ومن خاصة أهله، أن صار الحكم الموازي لعمرو بن العاص أبا موسى الأشعري، فكان من خدعه له ومن غدر عمرو به ما قد علمتم، ولم تجد الناس اقتصروا من أمرهما على أنه خدعة يفضل أرب وكاده بعد غور واستنزله بفضل [. . . . .]، فلو لا يزال يكون مثلة بين الرجال من رجال الرأي والدهاء والمادة وجدت العامة والطبقة التي تلي العامة لا يشكون أن أبا موسى كان أغبى[٧٨] العالمين وأعيى[٧٩] الأولين والآخرين، وأنه فوق جهيزة[٨٠] في سقوط الرأي، وأسوأ حالاً من دغة[٨١] في الرقاعة، وأكثر خطلاً وأعجب

خطأ وأغرب غلطاً من جحا[٨٢] وأعيى[٧٩] لساناً من باقل[٨٢].

٣١ـ وليس يقول هذا ـ رحمك الله ـ إلا من لا علم له ولا تحصيل عنده، قد عرفنا حال أبي موسى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند أبي بكر ومنزله من عمر بن الخطاب ومكانه من عثمان بن عفان في كثرة فتوحه وصحة تدبيره، ألا وإنها عن مقارعة شديدة ومناقفة[؟] طويلة بالرأي السديد والكيد البعيد والسيوف الحداد وبالعدة والعتاد وسياسة الأجناد وبمن[٨٣] الفتنة والسلامة العجيبة وحفظ الرعية والقسمة بالسوية، ومع الفقه في الدين والعلم بالقياس والحجج في [و ١٨٢] الفتيا، وكان سادس ستة من حصلوا من فقهاء الصحابة وأحد القضاة وأحد الثلاثة، ولذلك قالوا «ثلاثة أخذوا عن ثلاثة: ابن مسعود عن عمر، وأبو موسى عن علي، وزيد عن أبي»، ويدل على ذلك قول الشاعر في مدح بلال بن ابي بردة بن أبي موسى وكان قاضياً ابن قاض ابن قاض، قال له:

وأنت يا ابن قاضيين

وقال اخر في بلال:

قضيت على عرق بما لك صاعداً وأويت مزماراً وخطبة فيصل

(ذهب من المزمار الى ما كان أعطي أبو موسى في حنجرته من الصفا والشحا، وذهب من ذكر الخطبة الى ماكان أعطي في لسانه من البيان).

٣٢ ـ وكان مع ذلك مشهوراً بالحلم ومذكوراً بالفقه، من المعدودين في اصحاب الفتوح ومن المذكورين في الولاة والعمَّال ومن المعروفين بالنزاهة وطيب الطعمة ومن المعروفين بصحة الرواية، ثم خصلة ما أقل ما تجدها وأكثر ما تفقدها وهي قلة التغيُّر مع طول الولاية والثبات على الامر الأول مع كثرة الفتوح والفائدة، ولو كان أبو موسى كما يقولون غبياً منقوص العقل ضعيفاً، لكان اللوم على تأميره [على] البلدان والامصار وعلى الجيوش العظام وتسليطه على الاحكام، على مَن ولاه دونه، ولو كان ذلك كذلك لكان لعلي في ذلك أوفرُ الاقسام.

٣٣ ـ كلا، ولا كن نقول فيه كما قال أهل العلم من أَسلافنا وأهلُ العدالة من مشايخنا: نقطع الشهادة على كل ما أَجمعوا عليه ونقف عند كلّ ما اختلفوا فيه، وقولي فيه، إن لم يكن قول أَبي إسحق[٨٤] بعينه فما أقربه[٨٥] من قوله، قال أبو اسحق: كانت التي[٨٦] خلع بها علي بن أبي طالب دون عمرو وبعد التصادر على ذلك والتوليد له نتيجةَ خمس خصال، منها انصرافه عن[٨٧] عليّ، والاخرى ميله إلى رأي سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومحمد بن مسلمة[٨٨] وصهيب بن سِنان[٨٩] وأُسامة بن زيد[٨٨] من الكفّ وتحريم القتال، ولذلك روى بالكوفة ما روى حيث أَقعد[٩٠] الناس عن عليّ بن أبي طالب ونصرته ومعاونته حتى جرى في ذلك بينه وبين الحسن وعمّار ما جرى حيث قال: «سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «تكون فتنةٌ القاعدُ فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماضي [فيها] خير من الساعي»[٩١].

٣٤ ـ وخصلة اخرى وهي ميله من عدنان لقحطان ولذلك قال يومئذ: «لو كان هذا الابن لا ينال إلا بالقدم والشرف لكان رجل من أولادأبرهة بن الصباح أولى بهامنهما»، وخصلة اخرى وهي نقصانه لا محالة عن مقدار عمرو في بُعد الفكرِ وشدّة المكر، ولكن ليس مَن خُدع مرة أو كان دون أدهى الناس فلا اسم له إلا الغبي الجاهل المنقوص، وخصلة اخرى وهي ما كان إسرار قلبه من تصييرها إلى ابن عمر بكل حيلة وبكل قيد وقوّة، ولذلك وافى ابن عمر دومة الجندل، والخصلة من هذه الخصال ـ رحمك الله ـ تصرف بنصيبها من إدخال الخطأ على العقل، فما ظنُّك بها وقد اقبلت معاً ثمّ صادفت عقلاً مستهدفاً وعرضاً قريباً؟

٣٥ ـ وكان أبو اسحق يتعجب من قول مَن زعم أنّ عليّاً إنما جبر[٩٢] [ظ،١٨٢] على أبي موسى اجباراً ولم يوجه اختياراً لان اليمانية أبتْ أن تكون إلا ميزان نزاريين، قال أبو اسحق: قد علمنا أنّ من شأن طبائع الأزد وتميم وبكر ويربوع وتَغْلِب وقيس وجملة عدنان وجملة قحطان أن تتفانى في اقلّ من هذا، وقد عرفنا سبب حرب البسوس وسبب حرب لبني قيلَة وسبب حرب داحس والغبراءِ وهي حرب الإخوة وأطول حرب كانت في الجاهلية وأشدّها ضغينةً وأبعدها غاية في طلب الطائلة، وما كان بين تغلبِ وقيس وابن أبي الهَيذام وقبائل اليمن بالشام وغير ذلك، وكيف كان صِغَر الامر في اوائلها وعِظَمُهُ في اواخرها، وكيف طبائع العرب قاطبةً والاعراب خاصة، وكيف نفوس الاجناد، وكيف حركة الاتباع، وكيف صبرت نزار كلُّها، مع ما وصفنا، على هذه الذلّة واغضت على هذا القذى وتعرضت لهذا التغير وكيف استنجدت وأطرقت وطايعت وسامحت حتى لم يختلف سيفان، والسيوف عتيدة، ولا اجتمعت في ذلك جماعة والخيام متقابلة.

٣٦ ـ ثمّ لم يقل فيه شاعر قصيدة واحدة ولا فخر به فاخر مرّة واحدة، فلا هؤلاء هجوا ولا هولاء. مدحوا، وهل يُعرف هذا من أخلاقهم وهل يُظنّ هذا بهم؟ بل متى أغضت نزار من اليمن على مثلها؟ ولو كانت معاودة لذلك منها في جاهليّتها لما صبرت على ذلك بعد تحول الملك فيها والنبوة إليها، وقد رأيناهم كيف كانوا يوم خزازى ويوم الكلاب الأخير ويوم شويحط[٩٣] ويوم اجتمعت تميم على زُرارة ويوم اجتمعت على غزو اليمن في فك تميم من ايدي العباهلة والريسان[٩٤] الاضبط بن قُرَيع[٩٥] والنمر الحصاني، وكم قتلوا من الملوك عنوة وكم غزوا ديارهم لايلتمسون حيّاً دونهم كغزوة حُذَيفة بن زيد وحِصن[٩٦] بن حذيفة وفلان وفلان.

٣٧ ـ واحتسبت كيف لم تتحمّد باحتمال ملالها ولم تتقرب بذلك إلى عليّ بن أبي طالب ولم تجنح بالورع وتدَّع[٩٧] بُغض الشر وكراهة الفتنة إن كان العجز قد قطعها والجبن قد خلع قلوبها وكيف حمل على نفسه هذه الدنية وكيف بالضغطة وكيف نزل على هذا الحكم وكيف أمكن من نفسه هذا التمكين وأغرى بها هذا الاغراء، وفي دون ذلك مرزية الاعداء وضراوة لاهل العصبية، وقد علم أنّ فطم العادة شديد وأن نزع صاحب الدربة عسير.

٣٨ ـ وقال أبو إسحق: احسبهم كانوا القاهرين والغالبين والمتحكمين المتهكمين

ما حالف[٩٨] إلى أبي موسى وأي جمع كان هنالك من الأشعريّين وأي عِز كان في ذلك العسكر لاهل بلده؟ وإن كان غبياً عند أصحابه مضعوفاً قليلَ المعرفة مخدوعاً، فماذا الذي اضطرَّهم إليه؟ فاين كان الاشعث بن قيس؟ وأين كان سعد بن قيس؟ وأين كان عبد الله بن بُديل؟ وأين كان قيس بن سعد؟ فان قلتَ إنَّ القوم لم يرضوا إلا بمن له صحبة، فما حدث لمعاوية هذا التحدب[٩٩] على الصحابة، وهذا التعظيم لمن له هذه الحرمة، وهذا التقديم لمن له هذه التقدمة؟ ولا بأس، فأين كان أبو أيوب الانصاري وأبو مسعود البدري[١٠٠] وأين كان عدي بن حاتم؟ فإن أقرّت [و١٨٣] قحطان بانه لم يكن في جماعته رُجلٌ واحدٌ كانت له صحبة يفي موازاةَ عمرو بن العاص، فقد أقروا بالخسيسة وسلّموا بالفضيلة.

٣٩ ـ ولعمري أن لو كان المسؤولون من نزار لذكروا رجالاً قد جمعوا مع الصحبة العقلَ البارع والتجربة الكثيرة والرأي الاصيل والغور البعيد والحزم والعزم والعلم والنكري والدها. والراي [. . . . .][١٠١]، ولو كانت الحال قد بلغتْ بعليّ إلى أن صار لا يمتنع من قهر تلك اليمانية ومن غلبة بعض ذلك الجند، وذلك ظاهرٌ لمعاوية ولجواسيسه المعه[١٠٢]، ويُزال عنه فرض الجهاد، فمن كان كذلك كان عن حلبة أهل الشام وأجناده المتناصرة بالأيدي المتفقة إلا هو أعجز.

٤٠ ـ كلا، ليس الامر على ما قالوا وذكروا، فما دعا إذاً معاوية الى المحاكمة وكيف رضي بالتصفة؟ كان علي بن أبي طالب أشدَّ ورعاً وأثقب نظراً وألطف في الامور تدخُلاً من أن يوجه مع عمرو بن العاص حَكَماً وهو عنده عبد منقوص أو عدوّ مرصد، بل لا كرر أن يقلده مثل ذلك الامر وهو عنده ظنين عليه، وكان الاقل من ذلك أن لا يدع الاحتجاج والتبيين والاعتذار إلى غيره من رعيّته وأجناده، فمن أين اتى ـ يرحمك الله ـ أمن كلال وجمد وعيّ لسان، أم من قلّة معرفة وضعف مخبرة؟ أو من جبن قلب وشدّة هيبة؟ أم من خور في العرق؟ أم من فساد في أصل الطينة؟ أم من خبث في المنشأ والعادة؟ أم من قلّة ممارسة للحروب ومقارعة للابطال ومعاودة للقتال، مع قتل الفرسان والقادة والرؤساء والسادة، وهل رُبيَ إلا فيها وهل نبت لحمه إلا عليها وهل يعرف شيئاً سواها؟ ألا يدور ما يعرف منها على استفاضة علمه واتساع معرفته؟

٤١ ـ ولو لم يكن عليٌّ امتُحن منها بشيء قطُّ ولا اختُبر بأمر قطُّ إلا بما امتُحن به يوم نادى منادي معاوية: «أخرجوا الينا قتلة عثمان!»، لكان في ذلك أعظم المحنة وأشدّ البلاء والفتنة، ولقد ابتُلي علي بعقد لا سبيل إلى حله وبقفل لا حيلة في فتحه، ولو كان باب الحيلة فيه مغلقاً ولم يكن[. . . .][١٠٣] مبهما، لكان أحق مَن[. . . . .][١٠٤] ذلك القفل و[. . . . .][١٠٥] لذلك الغلق، ألا ترى أنّه لو أخرج إليهم طلبتهم والذين أوقعوا عليهم ظنونهم وَمن هو عندهم قاتلهُ إما مُعيناً وإما متولياً وإما بالهوى والمحبة والنحلة[١٠٦] والديانة، لدفع إليهم محمد بن أبي بكر وكنانة بن بشر وعمرو بن الحمق وسودان بن حمران ومالك الاشتر وعبد الله بن عُديس وعمرو بن زُرارة وعُمير بن ضابىء وفلاناً وفلاناً؟

٤٢ ـ ولو أخرجوهم إليهم لامتنعوا بعشائرهم ولمنعتهم الذين قالوا «كلنا نصيحة واحدة، كلنا قتّال عثمان!» ولو كان كذلك لكان معاوية أوّل واثب بهم وكان ذلك من أكبر فريضة فيهم، ولو أخرجوهم إليهم وسلّموهم في أيديهم، لقتلوهم خبطاً بالسيوف ورضخاً بالجندل، ولأعجلوهم عن حكم الإمام القائم وعن التثبت والتعرُّف وعن تمييز مابين الآمر والمحب والمُعين والمتولي والمتهم والمعترف[١٠٧] بالدم.

٤٣ ـ ولو قام [ظ١٨٣] علي في كلّ عددهم وعدَّتهم يردَ عليهم ويكذّبهم، لكان تواثب بعضهم إلى بعض بالجدال والقتال أقرب من وثوب معاوية بهم على قرب ذلك منهم، ولو جرى بينهم بعض ماهو دون السابقة والمتأخرة لكان في تشاغلهم واضطراب حبلهم واختلاف كلمتهم وانتشار أمرهم ما يدعو أهل الشام إلى الوثوب بهم والشدّ عليهم، ولو فعل ذلك والحال كذلك لما كان دون البوارسترّ ولا دون الظفر بهم مانع ولا حائل.

٤٤ ـ وقد علمتَ ـ حفظك الله ـ أنَّ الناس في قتل عثمان على ثلاث طبقات: فطبقة تدّعي ان قتل علي لعثمان كان من أكبر طاعاته لله، وهذه الطبقة هم الشيعة والخوارج، وإنَّ الطبقة الاخرى هي الذين يرون الوقوف فيه وفي عثمان، وفيه وفي طلحة والزُّبير، ويتولّونهم على أصولهم ويقفون عند أحداثهم، والطبقة الثالثة وهم السواد الاعظم والجمهور الاكبر، منهم أصحاب الحديث والقضاة والنوابت ومَن زعم أنَّ جميع أهل الكلام [. . . . .] وأنَّ الكفّ عن ذلك هو السنة والجماعة.

٤٥ ـ فلو أنَّ علياً قال يوم ذلك: كذبوا، لم يكن ذلك تدبيراً، وقد ذكرنا ذلك وفسّرناه، ولو قال صدقوا، لخلعه[١٠٨] جميعُ مَن يرى الوقوف وجميع من يرى تبرئته ونفيَ تلك الدعوى عنه، ولو كان على سبيل مَن قتله لما كان عليه في ذلك اليوم الإقرار بقتله، إذ كان الاقرار فيه ليس بفرض واجب، ولا كان مأخوذاً به، وفيه إفساد قلوب العامة وبعض الخاصّة، وما كان إلا كرجل قال إن السماء خضراء فقد صدق وليس عليه أن يقول في كل حين إنَّ هذه سماء ولا إنها خضراء، ولكن عليه، إن آثر أن يخبر، أن لا ينكر أنَّها خضراء.

٤٦ ـ فكذلك كانت حال علي بن أبي طالب إن كان على سبيل مَن قتله وان لا يرى أنَ محلَّه في تلك الحال المحلُّ الذي لا يكون أضيق منه، إذ كان لا يمكنه في وجه التدبير أن يقول: صدقوا، ولا أن يقول: كذبوا، فهل ترى التدبير إلا ما صنع عليّ؟ ولذلك زعم بعض يفضّل عليه أبا بكر وعمر أن ذلك الفضل لهما إلى أن امتُحن عليّ بما لم يبلغه امتحانُهما، فصار أفضل منهما، ولولا أنَّ الله قد علم أنَّ إرادته في نفسه كانت أتم وعلمه أوسع وعزمه أقوى، لما اختبره بذلك ولا امتحنه إلا بمثل ما امتحن به الأئمة قبله.

٤٧ ـ ولو كانت هذه الرسالة تحتمل تخريج القول في الحَكَمين والاحتجاج في جميع أبوابه لا ستقصيت ذلك، ولكني ساومىء إليك ـ إن شاء الله ـ بجملة يكتفي بها مَن كان في دون حالك بعد أن يستصحب الإنصاف ويتحفَّظ من الهوى ويتحذَّ [ر من] السابق إلى القلوب وهي فارغة.

٤٨ ـ قد تبيَّن للناس كلهم اختلاف أصحاب عليّ بعد رفع المصاحف وإخلادُهم إلى المقام بعد أن رجعوا إلى أوطانهم، وكيف ملوا الحرب وسئموا طول مُقارعة الشرّ، بعد أن ذاقوا الخفض ووجدوا مس[١٠٩] المِهاد وشمّوا ريح الاولاد، وبعد ان عاينوا من عدد الجرحى والصرعى والقتلى، وبعد أن وجدوا خشونة المسّ ومنع الجانب، وبعد أن قال كبراؤهم: «لا نعود حتى نشمّر الكراع ونحد السلاح ونجبي المال».

٤٩ ـ وأنا واصف لك جملة القول في الحكمين، إن كان كتابنا هذا يعجز عن التفسير، فأفهمه واعلم أني وجدت الذين خطؤوا عليّاً في ذلك لم تجاوز تخطئتُهم له ثلاثة أوجُه: أحدها اختيار أبي موسى بعينه وفي العسكر مَن هو أدهى منه وأنصح، [و١٨٤] وقد قلنا في ذلك جملةً كافية إن شاء الله، والوجه الآخر إنكارُهم حكمَ الرجال في الامر الذي قد بيَّنه الكتاب وقطع عليه الشهادة وعرَّفهم فيه وجه الحقّ وهو قوله: ﴿وإنْ طَائِفَتَانِ مِنَ المُؤمِنِينَ اقتَتَلُوا فَأَصلِحُوا بَيْنَهُمَا، فإنْ بَغَتْ إحدَاهُمَا عَلى الأخرَى فَقَاتِلُوا التي تَبْغِي حَتى تَفِيءَ إلى أَمْرِ اللهِ﴾[١١٠]، وإنَّه مثل قوله: ﴿وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نكالا مِنَ اللهِ﴾[١١١]، فكما أنه ليس لعليّ ولا لغيره أن يحكم الرجال في قطع السارق وفي الامساك عنه وفي ضرب الاجل له، لِما ظهر في الآية من الدلالة، فكذلك ليس له ولا لغيره أن يحكم في قتال الفئة الباغية ويترك ما ظهر في صورة الآية وفي ظاهر الكتاب.

٥٠ ـ والوجه الثالث أنهم قالوا: لم يكن يخلو عليّ في ترك قتالهم، وقد دعوناه إليه، من وجهين: إمَّا أن يكون كان عاجزاً معذوراً أو قويّاً غير معذور، فالعذر في ترك القتال واقع، بل قد فرض الله عليه أن لا يُعرض قليلَ من معه لكثير مَن مع عدوه من الاعداء، وعليه أن يعرف ذلك الجاهل ويكف عمّن عرف الغُمر[١١٢] المتسرّع، فان قبلوا كان قد بلغ ما أراد من الشفقة والحيطة، وإن ردُّوا ما قصده كان قد أعذر وأنذر، فظهر في العوامّ عذره وثبتت على سائر[١١٣] الانام حجتُه، وإن كان قوياً وكان بمثل عدده وعدَّته يُزالُ الظلم ويُدحض الباطلُ ويُقمع العدو، فعليه أن يقاتل: فإن ظفر كان مطيعاً منصوراً، وإن ظُفر به كان مطيعاً معذوراً.

٥١ ـ قد قلنا في تنازعهم واختلاف قلوبهم ونكوبهم إلى أوطانهم وفي سآمتهم بما قد سمعتَ، وقد علمنا أنَّ مَن جمع بين القلوب المختلفة والقلوب المؤتلفة وإن كان عدَّة المختلف فوق عدَّة المؤتلف، إنه مذمور التدبير مسخوط التقدير، وإذا كانوا كذلك فالراي أن يكتم الناس داءهم وعيبهم ولا يفطن لذلك عدوّهم بكل ما أمكن من الحيلة وبلغه التدبير، وأن يستأنى بهم ويتلطف لهم ويُنتظر أوبتهم وإفاقتهم من سكرتهم وانتباههم من رقدتهم إلى غاية وإلى نهاية، ولا يُعجل إلى تفريقهم ما دام الطمع في تراجع قلوبهم ممكناً وكان الامل في تعايرهم وتراجزهم مأمولاً.

٥٢ ـ فان قال قائل: لا نستطيع أن ننكر أنَّه قد كان هناك خلافٌ يومَ رفع المصاحف ولكنَّا قد علمنا أنَّ الذين عصوه يومئذٍ في قطع القتال هم الذين أطاعوه اليوم في معاودة القتال،

نادمين على ما كان وسلف منهم، مقرين بالخطأ على أنفسهم، مذعنين لصواب رأيه دونهم، وهم كانوا العُصاة يوم عصوه، وصار هو العاصي يوم عصاهم، لانه دعاهم للقتال فأمسكوا عند رؤية المصاحف، ثم دعوه بعد أن تبيَّنوا المكيدة التي كانت بانت له يومئذ، فدخل في مثل ما دخلوا فيه، إلا أَنَّ القوم كانوا أعذر منه لفضل علمه ونقصهم عن كماله وأنَّ الشبهة عليهم يوم رفع المصاحف كانت أغمض والنفوس أشغل والرأي أقلّ من الشبهة عليه يوم جاؤوه نادمين سادمين ومقرّين متغايرين ومستغفرين نازعين، قلنا لهؤلاء القوم: إن كان الشأن في اختلاف ألسنتهم وقلوبهم وفي سوء طاعتهم وفي تثاقلهم عن قتال عدوّهم وركونهم إلى المقام في أهليهم ليس على ما حكينا ولا على ما ثبت به الخبر عندنا، وانما كان ذلك في قليل من كثير وفي مقدار لا ينقص الجمهور الاعظم ولا ينقص قوى السواد الاكبر، فهل يخلو تركه لقتالهم من وجوه أنا ذاكرها لكم؟ فان كان عندكم وجه غير ما ذكرنا أو نحن ذاكروه فأذكروه.

٥٣ ـ لا يخلو ترك عليّ [ظ١٨٤] لقتالهم، إن لم يكن ما قلنا حقاً، من أن يكون صار جباناً أو عاد منخوب القلب هيوباً بعد أن كان أَشدَّ الناس أشراً وقلباً وأتمهم بصيرة وعزماً، وإما أن يكون طمع في نزوع معاوية وتوبة عمرو، وإمّا أن يكون ذلك منه على طريق الندم على[١١٤] ما أراق من الدماء ومن عدد القتلة، فتاب من ذلك إذ استبدل باليقين الشك وبالاستبصار الشبهة، وإمّا أن يكون الخرف عجل عليه قبل وقت لِداته وقبل العادة المعرو[فة] في رهطه، فظهر ذلك في تدبيره وغلبةُ الاختلاط في قوله وعمله، وما علمنا أَنَّ احداً من المُخالفين والمُوافقين ولا من أهل الوقت ولا مما يُنسب إلى الحشو ادعى ذلك عليه ولا قرفه به، وكيف يقول ذلك قائل ويطمع في القبول عنه طامع وهو يعلم أنَ قوله مر[دود] مكذب ورأيَه مسخوط معتل!

٥٤ ـ فاختاروا خصلةً من خصلتين: إمّا أَن توجدوا وجهاً لم يُذكر، وإمّا ان تثبتوا عبثاً أَنَّ عليّاً قد كان اعتراه بعض ماذكرنا من الجبن أَو من الخرف أَو الطمع في نزوع معاوية أو الندم على ما سلف منه، فعلى أي الخصال تعتمدون وأيَّها تدّعون؟ إن ادعيتم الجبن على أَشدّ الناس قلباً وأَشراً وأكثرهم للاقران قتلاً وأيمنهم نقيبةً وأشدّهم بصيرة، أكذبتم الأمة وبهتتم حكم المعرفة، أمّا عد[د] قتلاه وجرحاه وصرعاه وَمن فرّ منه وترك التعرض له، فلا أعلم ذكرهم إلا فضلاً من القول، وما ذلك إلا كمن التمس الزيادة في العامة إذا مدَّ البحر بالمطر[١١٥]، وأَمّا تتابع الظفر ويمن النقيبة فقد علمتم الذي تهيأ له من قتل العظماء والسادة والنجباء وأنَّ ذلك أَعظم العناء، وأنه لم يتوجَّه في جيش قطّ إلا كان هو المنصور وعدوّه المخذول، كشأنه وشأن بني زبيد، وكشأنه وشأن أصحاب الجمل، وكشأنه وشأن أصحاب النهروان، وهل قاومه عدوّ، إلا ما كان في بعض ساعات أيّام صفين؟ وهل أتي في ذلك من قِبل نفسه ومن تدبيره وتصميمه ومن تعبئته؟ وهل أتي إلا من جنده؟ وهل مُنع من الظفر بهم إلا بما صنعوا بانفسهم؟

٥٥ ـ وقد علمتم ان معاوية قد كان القى بيده وأيس من نفسه حين أحدقت به الرماح وقصد له عبد الله بن بُديل في أهل البصائر ومنعه من الفَرار بزعمه الذي ذكر في شعر ابن

الإطنابة بقوله:

أَبَـتْ لِـي عِفَّـتِي وأَبَـى حَيَـائِـي ... وَأَخْـذِي المَجْـدَ بِـالثَّمَـنِ الـرَّبِيـحِ
وَقَـوْلِـي، كُلَّمَـا جَشَـأَتْ، لِنَفْسِـي ... مَكَـانَـكِ تُحْمَـدِي أَوْ تَسْتَـرِيحِـي[١١٦]

وهل نفس عن كربه[١١٧] ورفَّه عن خناقه وردّ عليه جشاشة روحه وابقى عليه علالة نفسه إلا ما كان من اعتزا[مهم] برفع المصاحف ومن تركهم القتال وهو يذكرهم بالله ويعظهم بالقرآن ويزجرهم بوعده؟ وسنذكر من كلامه الدالَ على شدة اختلافهم عليه وإبطائهم عن عدوّه وركونهم إلى الراحة، المعروفَ من خطبه والمشهور من كلامه والمذكور من مقامه الذي لا تستطيعون أن تقولوا إنه ممَّا رواه أبو مِخْنَف أو صنعه ابن دأب أو ألَّفه شوكر[١١٨] أو حبره العتَّابي وقبل ذلك رشيد الهَجَري، وهو قوله حين انكشف أمر الصحابة وظهر المكتوم من سرّه وسرّ عيوب أجناده[١١٩]: «أيُّها الناس المجتمعة أبدانهم المتفرقة أهواؤهم، ما عزَّت دعوةُ من دعاكم[و١٨٥] و[لا] استراح قلب مَن قاساكم، كلامكم يوهي الصُّمَّ الصِلات وفِعلكم يُطمع فيكم عدوّكم، إذا أمرتُكم بالمسير قلتم كيت وكيت [. . . . .][١٢٠] أعاليل بأضاليل وأضاليل [بأبا]طيل، وسألتموني التأخير، دفاع ذي الدين المطول، استخفَّكم الجهل حِيدِي حيادِ، ولا يمنع الضيمَ الذليلُ ولا يُدرك الحقّ إلا بالجدّ، أيَّ دار بعد داركم تمنعون]و] مع أيّ إمام بعدي تقاتلون؟ المغرور ـ والله ـ مَن غررتموه ومن فاز بكم فقد فاز [بالـ]ـسهم الأخيَب! أصبحتُ ـ والله ـ لا أصدّق قولكم ولا أطمع في نصركم فرق الله [بيني] وبينكم وأعقبكم من هو شرّ لكم مني وأعقبني مَن هو خير لي منكم!».

٥٦ ـ فلما نزل [قصد]وه يعتذون إليه، فقال: «أمَا[إنكم] ـ والله ـ ستلقون بعدي ثلاثاً: ذُلاً شاملاً وسيفاً قاتلاً وأثَرةً [. . . . .] يتخذها الظالمون عليكم سنَّةً[١٢١] فيتفرَّق جمعكم وتبكي عيونكم ويدخل الفقر [قـ]ـلوبكم فتمنون[١٢٢] أنكم رأيتموني فتغنموني[١٢٣] فلا يبعد الله إلاَّ مَن ظلم!».

٥٧ ـ وقال في مقام [آ]خر: «وددتُ ـ والله ـ أنَّ لي بكم ألفَ فارس من بني فِراس بن غنم!»[١٢٤]، وقال في مقام آخر: «وددتُ ـ والله ـ أنَّ لي بكل عشرة منكم فارساً من بني فراس بن غَنْم صرفَ الدينار بالدرهم»[١٢٥] [فـ]ـبلغ من تثبيتهم لهذا الخبر ان جعلوه حجة في صرف الدينار في ذلك الدهر، [و]قال في مقام آخر: «ياأهل الكوفة المَنْسِر من مَناسر أهل الشام أطلَّ عليكم أغلقَ كلُّ امرىء منكم بابَه وانحجز في بيته انحجازَ الضُبع في وِجارها ولَمن رُميَ بكم لقد رُميَ بأفوَق ناصِل»[١٢٦]، ولابطائهم عن عدوّهم قال لهم: «ما قوتل قومٌ قطُّ في عقر [د]ارهم إلا ذلّوا» في كلام كثير مشهور معروف.

٥٨ ـ قد قلنا في العذر في اختيار أبي موسى وفي العذر في تأخير القتال بعد أن كان هو الداعي [إ]ليه والحاثّ عليه، ونحن قائلون في نفس التحكيم وبالله التوفيق، وجواب آخر: زُعم أنَّ عليّاً لو وجه الحسن أو الحسين ابتداء[١٢٧] أو عبد الله بن عباس أو عمَّار بن [يا]سر أو مالكاً الاشتر أو قنبراً مولاه أو أنصح الناس جيباً أو أيمنهم رأياً أو أشدَّهم نبراساً أو أبعدهم

غوراً أَو أقوالهم عزماً، لما استجاز أَن يحكمه بينه وبين معاوية، [و] كيف وهو على يقين أَنَّ معاوية لا يصلح للخلافة في حال من الاحوال، ليس لخوف التبديل به والاشفاق من ذلك الراي عليهم، ولكن لان الدني[١٢٨] والبعيد مانع من ذلك لانَّ الحقَ عنده أَنَّ أهل بَدْر والحُديبيَة لو أَطبقوا كلّهم على أن معاوية أولى بها منه أَو على أَنه يصلح لها في بعض الحالات، لكانوا ضُلَّالاً غير مهتدين ولكانوا [مُخـ]ـطئين غير مُصيبين، وإذا كان إنكارهم لحقه[١٢٩] لا يحلّ عقدة الخلافة وإقرارهم به لا يثبت عقدة الخلافة، بل يكون ذلك منهم مؤكداً ومسدّداً ومربياً ومزكياً[١٣٠]، أَما أَن يكون رضي رجلٍ أو سخطه تبرُّماً ناقضاً خلافتَه، فلا.

٥٩ ـ قد علمنا خلاف [ط]ـلحة والزُبَير وسَعْد ومحمد بن مسلمة وصُهيب بن سنان وسَلَمة بن سلامة بن وقش وهم بدريون، فلم يكن ذلك بناقض لإمامته ولا ناقص من بصيرته، [فـ]ـالقياس[١٣١] أنه لو لم يكن منه سبب تُستحق به الإمامة إلا سبب هؤلاء له، أَنَّ رجلاً أَكمل اهل محلّته كمالاً ثم أبى إمامته[١٣٢] مِن أَهل ذلك المصلَّى عشرةٌ من وجوههم [ظ١٨٥] لأجبرهم الامام عليه ولما التفت إلى ما كان من بغيهم عليه وغلطهم فيه.

٦٠ ـ ولكنَّا نزعم أَنَّ علياً دافع بمعاريض الكلام وبالتورية وبما يُشبه التوهيم وأحمل المكيدة عند الحاجة إلى المكيدة حين رأَى اختلاف القلوب وانتشار الامور ونقصان البصائر والركون إلى الراحة وطمع أَن تكون عِظته وتصرفه وتعريفه وتخويفه مما ينفع فيهم ويسري في طبائعهم وينبههم من رقدتهم ويحرّك مواضع الأنفة من قلوبهم إلى انقضاء تلك المدَّة وفي تلك المهلة والهدنة حين ارتبق فيهم حَبله ولم يبق غاية، وبعد ان كتم الداء ودثر الدواء وأَرفق العلاج، فلمَّا أَعضل الداء واستفحل البلاء وظهر العيب واستتم الفساد وصار ستره عياً وكتمه عجزاً، خطب بالموعظة على المنابر وقرع بالتأنيب في المحافل وأعذر عنه المُقبل والمُدبر، وكان على يقين من انهزامهم إن مضى بهم مكرَهين غير متبصّرين ومختلفين غير متّفقين، هذا أسوأ ما كانِ [. . . . .]فه[١٣٣] الجيوش عنه فتظهر له الخلّة وتتشنَّع به المثلة.

٦١ ـ وأعلم أَنَّ لصاحب الفتنة والمكر والمخبر من معاريض القول من التورية في الكلام ومن إضمار المعاني في الالفاظ إلى ما يخرجه من الكذب وإن وهم ذلك القول السامعَ الطالب والمستحلف الغاصب الموافقة والرضى بحكمه ما ليس لغيره، وهذا هو المعنى في الفتنة التي أَناخها الله تعالى بعباده، وقد كان له أَن يتعبَّدهم بالإفصاح وإن قُتلوا عن آخرهم.

٦٢ ـ ونحن نزعم أَنَّ اليمين إذا كانت لازمة لك فهي على ضمير مَن استحلفك، وإذا كانت غير لازمة فهي على ضمير الحالف، وكذلك البيعة وجميع الكلام، والعمل عندنا في ذلك كالقول، ولو أَنَّ غاصباً أَخذ عليك يميناً للبيعة له، كان لك أَن تقول «نعم» ولست تريد التي هي خلاف «لا»، ولا كن تر[يد] النَّعَم من الابل والبقر، وإن كنتَ تعدّ أَنه يظنّ غير ما تعني، تقول أيضاً عند استحلافه «نعم» وان وهَّمت الكلمة معنى «نعم» التي هي خلاف «لا» وأَنت تريد الطاعة، ولو قال لي بعض مَن أَخافه على نفسي: «قل: المسيح ابن الله»، لكان لي

أَن أقول [ذلك] وأَنوي أَنه كذلك عند النصارى، وإِن علمتُ أَنه لا يتوهم إِلا ما دل عليه [اللفظ]، فان أمكن أن أَنوي وأوجّه الكلام وأعمل الاضمار والاستثناء ولا عناء عليَّ فيه ولا مشقة ولا تَعْنَه[١٣٤] يرتاب بها، ثمَّ لم اضمر خوفاً من فطنته فقد شرجت بالكفر صدراً، فإذا جاز أن أقول إِنَّ مع الله إِلاهاً آخر وإِنَّ محمداً ـ عليه السلام ـ كذَّاب وإِنَّ مُسيلمة صدوق إِذا خفتُ على نفسي، بعد أن أضمر و[. . . . .] وإِن كان ظاهر قولي التكذيب لمحمَّد صلى الله عليه وسلم، جاز أَن أَول إِنَّ أبا موسى حكيم وله أَن يحكم وأَنا أنوي غير ماأظهر وأضمر غير ما أبدي إِذا خفتُ على الناس الفتنة والهرج والفساد وتبديل الحكم.

٦٣ ـ فلو لم يظنّ عليّ ويطمع أنّ أَصحابه سيعودون إِلى بصائرهم وإِلى ما يشبه أَوَّل حا[لهم] [و١٨٦] عند التخابر والتذاكر وعند قضاء الوطر من الزوجات والاوطان وبعض الملال من طول الاقامة وبعض الحياء من النعيم ومعه الانف من ظهور الاعداء وبعض التوقُّع للبلاء إِذا جرى عليهم حكم عدوّهم ولعلّهم أَن يطالبوهم بطوائلهم ولم يأمنوا الوثبة بهم، لما جاز له ذلك ولما كان لصنيعه ذلك وجه، فالمخدوع في هذا الموضع معاوية والخادع عليّ، وعليّ صاحب المكيدة ومعاوية المستراب، لانه في ذلك لو فطن لانتشار[١٣٥] الامر على عليّ ثمَّ غزاه بالقلوب المجتمعة، فرأى عليّ أنَّ التدبير في توهيمه وتوهيم أَصحابه الرضى بالمساواة والاقرار بأن في أَمرهما من الشبهة ما يُحتاج فيه إِلى نظر الرجال، وعلم أنه متى أعطاه ما كان لا يطمع فيه ولاينا له طرفه ولاأُمنيَّته ولم يزل يظن، بل لا يشك، أنه[١٣٦] لا يُجيب إِليه[. . . . .][١٣٧] ولم يكن[١٣٨] عرف من سر أَصحابه مثل الذي عرفه عليٌّ فرأي أَنه قد ربح وأَنّ عليّاً قد خسر، فما ينقضي تعجبي من رضى معاوية بتلك الهدنة والمدَّة مع ما قد كان ظهر من اختلاف أصحاب علي ، ورأى الناس يتعجبون من رضى عليّ بها مع اختلاف أصحابه.

٦٤ ـ اللهمَّ إِلا أَن لا يكون عصى عليّ عندهم إِلا في تحكيم الرجال دون تأخير القتال، فان كان ذلك كذلك فما قولهم وإِكثارهم: «عصينا أمس حين قطعنا القتال وعصى عليّ حين رجعنا ندعوه إِلى القتال [فـ]رَأى، فقد ينبغي لنا الآن أَن نقصد إِلى الجوَاب في لفظ التحكيم: أَيجوز أَم لا يجوز، فندَع ما سوى ذلك من الامور، وإِذا لم يبقَ إِلا ذلك فقد سقط ثلاثة أرباع الخلاف، وليس على ذلك بنى القوم أَمرَهم وجرت عليه عادتهم، وربّما رأَيتُ بعض مَن يظنّ أَنه من الخاصة ويزعم ان معاوية كان أبعد غوراً وأصحّ فكراً وأَجود رويَّة وأبعد غاية وأَدقّ مسلكاً، وليس الامر كذلك، وساوميء إِليك بجملة تعرفُ بها موضع غلطه والمكانَ الذي دخل عليه الخطأ من قبله، فافهم ذلك.

٦٥ ـ كان عليٌّ لا يستعمل في حربه إِلا ما عدَّله ووافق فيه الكتاب والسنَّة، وكان معاوية يستعمل خلاف الكتاب والسنَّة ويستعمل جميع المكايد وجميع الخدع حلالها وحرامها، ويسير في الحرب سيرة ملك الهند إِذا لاقى كسرى، وخاقان إِذا لاقى رُتبيل[١٣٩]، وبغْفور[١٤٠] إِذا لاقى المهراج، وعليٌّ يقول: «لا تبدؤوهم بقتل حتى يبدؤوكم، ولا تتبعوا مدبراً ولا تجهزوا على جريح ولا تفتحوا باباً مغلقاً»، فهذه سيرته في ذي الكَلاع وأَبي الأعور السُّلَمي[١٤١]

وعمرو بن العاص وحبيب بن مسلمة وجميع الرؤساء، كسيرته في الحاشية والحشو والاتباع والسفلة، وأصحاب الحروب ان قدروا على البيَات بيَّتوا، وأن قدروا على رضخ الجميع بالجندل وهم نيام فعلوا، وإن أمكن ذلك في طرفة عين لم يؤخروه ساعة، وإن كان الحريق بالنار أعجل من الغرق لم يقتصروا على الغرق ولم يؤخروا الحريق إلى وقت الغرق، وإن أمكن الهدم لم يتكلّفوا الحصار ولا يدعون[١٤٢] أن ينصبوا[١٤٣] العرادات والمجانيق والثقب والتسرُّب والدَّبابات والكمين، ولا يدعون[١٤٢] دس السموم والتضريب بينهم بالكذب وطرح الكذب في عساكرهم بالسعابات وتوهيم الامور وإيحاش بعضهم من بعض وقتلهم بكل آلة وحيلة وكيف [ما]وقع القتل وكيف [ما]دارت به الحال.

٦٦ ـ فمن اقتصر ـ حفظ الله ـ من التدبير على ما في الكتاب والسنَّة كان قد منع نفسه الطويل [ظ١٨٦] العريض من التدبير وأما [ط][١٤٤] الاشاهي من المكايد، والكذب ـ حفظك الله ـ أكثر من الصدق، والحرام أكثر عدداً من الحلال، ولو سمّى إنسانٌ باسم الانسان كان قد صدق وليس له اسم غيره، ولو قال: هو شيطان، أو طلب، أو حمار، أو شاة، أو بعير، لكان كاذباً في كل ذلك، فكذلك الايمان والكفر، وكذلك الطاعة والمعصية، وكذلك الحق والباطل، وكذلك السقم والصحة، وكذلك الصواب والخطأ.

٦٧ ـ فعليٌّ كان بالوَرَع مُلجماً عن جميع القول إلا ما هو لله رضى، ولا يرى الرضى إلا فيما دلّ عليه الكتاب والسنَّة، وممنوعَ اليد من البطش إلا ما هو لله رضى دون ما يعول عليه أصحاب الدهاء والنكرى والمكايد والآراء، فلمَّا أبصرت العوامّ ـ حفظك الله ـ بوادر معاوية في المكايد ومثابرة غوايته في الخدع وكثرة ما اتفق له وتهيّأ على يده، ولم يروْا مثل ذلك من عليّ، ظنوا بقصور رايهم وقلّة عقولهم أنّ ذلك من رجحان عند معاوية ونقصانٍ عند عليّ، فانظر بعد ذلك هل بقيَ له إلا رفع المصاحف وهي من خدعه، ثم انظر هل خدع بها إلا من عصى علياً ومال عن رأيه وخالف إذنه.

٦٨ ـ فان زعمتَ أنه نال ما أراد من الاختلاف فقد صدقتَ، وليس في هذا اختلفنا ولا عن غرارة أصحاب عليّ وعجلتهم وتسرُّعهم وتنازُعهم دفعنا، وإنما كان القول في التمييز بينهما في الدهاء والنكرى وصحة العقل والراي البرّ، لا على أنا لا نصف الصالحين بالدهاء والنكرى ولا نقول: «ما كان أنكر أبا بكر بن أبي قُحافة وما كان أنكر عمرَ بن الخطاب!»، ولا يقول أحد عنده من الخبر شيءٌ: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أدهى العرب والعجم وأنكر قريش وأمكر كِنانة» لأنَّ هذه الكلمة إنما وُضعت في مديح أصحاب الأرب وَمن يتعمَّق في الراي في توكيد أمر الدنيا وزبرِ جَدّها[١٤٥] وتشديد أركانها، فأما أصحاب الآخرة الذين يرون الناس لا يصلحون على تدبير البشر وإنما يصلحون على تدبير الخالق للبشر، فان هؤلاء لا يُمدحون بالدهاء والنكرى ولم يُمنعوا هذا إلا ليعطوا أفضلَ منه، ألا ترى أنَّ المُغيرة بن شعبة، وكان أحد الدهاة، حين ردَّ على عمرو بن العاص قوله في عمر بن الخطاب، وعمرو أحد الدُّهاة، [قال]: «أنتَ كنتَ توهم شيئاً فتلقيه عنك، ما رأيتك[١٤٦] مستجلياً أحداً إلا

رجمته كائناً مَن كان ذلك الرجل: كان ـ والله ـ أعقل من أن يُخدع وافضل من أن يَخدع» . ، ولم يذكره بالدهاء والنكرى، هذا مع عجبه بإضافة الناس ذلك إليه، ولكن قد علم أنه إن أطلق على الأئمة الالفاظ التي [لا] تصلح لاهل الطهارة كان غير مقبول منه، فهذا هذا.

٦٩ ـ وكذلك كان حكم قول معاوية للجمع: «أخرجوا إلينا قتلة عثمان نحن لكم سلم»، فاجهد كلَّ جهدك واستعِن بمن شايعك إلى ان تتخلَّص إلى صواب راي في ذلك الوقت أضلَّه[١٤٧] عليّ حتى تعلم أنَّ معاوية خادع وأن عليّاً كان المخدوع، فان قلتَ: وقد بلغ ما أراد ونال ما أحب، قلنا: وهل رأيتَ كتابنا [و١٨٧] وُضع إلا على أنَّ عليّاً كان قد امتُحن في أصحابه في دهره بما لم يُمتحن به إمام قبله من الاختلاف والمنازعة والتشاج على الرئاسة والتسرُّع والعجلة، وهل اتى إلا من هذا المكان؟ أوَ لسنا قد فرغنا من هذا مرَّةً؟ وقد علمنا أنَّ ثلاثة نفر تواطؤوا وتتابعوا على قتل ثلاثة: فانفرد ابن مُلْجَم بالتماس ذلك من علي، وانفرد [عمرو بن بكر التميمي][١٤٨] بالتماس ذلك من عمرو من العاص وانفرد [البرك بن عبد الله الصريمي][١٤٩] بالتماس ذلك من معاوية، فكان من الاتفاق أو من الامتحان أن كان علي المقتول من بينهم، وفي قياس مذهبكم أن تزعموا أنَّ سلامة معاوية وعمرو إنما كانت بحزم كان منهما، وان قتل عليّ إنما كان من تضييع كان منه، إذ قد تبيَّن لكم من الابتلاء والامتحان في نفسه خلاف الذي قد شاهدتموه في عدوه وكلّ شيء سوى ذلك فانما هو تبع للنفس، فهذا باب.

٧٠ ـ والباب الآخر الذي عتبتُ عليك فيه، وهو زعمك ان معاوية قد ضلّ من وجوه وكفر من وجوه، فأخطأتَ في إكفاره ولم تصبِ الحقَّ في تفسير بعض الوجوه، زعمتَ أنه كفر في حكمه بادعاء زياد بن أبي سفيان وأن من جعل الولد للعاهر وجعل الحجر للفراش ومن ردَّ الحكم المنصوص وبدَّل هذا القول المفتر فقد كفر، وهذا منك سرف وبعد، وهو شبيه بمذهب أصحاب التكلُّف والتزيُّد ومَن يريد [بـ] ـالعفن[١٥٠] الذي في نفسه والذلّة التي يجدها في قلبه والريبة التي تشتمل عليها أضلاعه أن يُدلّ مَن حضره ويوهم مَن سمع كلامه، أنه يكفِر من أكفر من فرط في تعظيمه لحرمات الله ومن شدّة غضبه على مَن عصى الله، وعهدي بك تشنع بذلك على الشمريَّة والرافضة وعلى الخوارج والبكريَّة.

٧١ ـ ولو كان معاوية صنع ما تقول على ما فسرتَ ورد المنصوص على ما ذكرت، لكان جلّة السابقين وكبراء التابعين وفقهاء المحدثين قد سبقوك إلى إكفاره وتشريكه، بل كان أعداؤه وأهل الخلاف عليه قد أكفروه وسبقوا إلى ذلك فيه، فان زعمتَ أنه قد كان عند غالية الشيّع وعند جميع الخوارج كافراً، قلنا: لعمري، لو كانوا لا يُكفرونه على خصال كثيرة لا ترى أنت وأصحابك أنه قد كفر من أجلها، ثم أكفروه على هذه الخصلة، لكان في ذلك متعلق لهم ومصاب ومجال ومسبح، ولكن الفريقين جميعاً يكفرانه على جميع خصاله التي أنتَ لا ترى بعضَها إثماً، فضلاً عن أن تكون [عندك] فسقاً، ولا تراها فسقاً، فضلاً عن ان تكون عندك كفراً.

٧٢ ـ ثمَّ اعلمْ أنَّه لابدَّ لك من الخبر على تأثيم مَن ترك إكفاره، بل على إكفار مَن ترك إكفاره، إذ كان إنما كفره برد المنصوص وما لا يحتمل التأويل؛ وأمَّا أن تجرأ[١٥١] أن تدعي عليهم من إكفاره خلافَ ما ثبتت به الشهادة عنهم وخلاف المعروف من قولهم، فلو كان كذلك لكا[ن] الخبر به مشهوراً ولكان معروفاً مستفيضاً، بل ينبغي أن يكون قد كان ثبت عنده أنّ وطياً[١٥٢] قد كان، ورأى فيه الشبه والمخايل والاخلاق والشمائل وشبَّه له القافة، وذهب في سبيل الفراسة وتأويل قول عمر[١٥٣] وسمع كلام أبي مريم[١٥٤] وقوَّاه راي المُغيرة فقال: «هو ابن أبي سفيان»، لم يذهب إلى تثبيت حكم ولكنه حَبَل كان عنده من نطفته فكأنه قال: «هو من نطفة أبي سفيان»، وكان أغلظ أحواله أن يكون كمن استلاط اليوم منَّا رجلاً أو أقر بولد عند موته ليصرف [ظ١٨٧] الميراث عن آخرين، ولم يعترض على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكمه وسنته بردّ ولا جحود، والحاكم عندك وعند أصحابك قد يعطل الحكم ويحكم بالهوى ويجلد مَن يستحق القطع ويقطعَ مَن يستحقّ الجلد، ثم أنتم لا ترون إكفاره ولا تشريكه.

٧٣ ـ ولم أنصب نفسي ـ حفظك الله ـ لاحتجاج له إلا بما يلزمني من الاحتجاج من لا يرى إكفاره من السلف، وإيَّاهم أردتُ وعنهم دافعتُ، وعلى أني على كل حال أكره الزيادة والنقصان، والعدل اولى بنا وهو مذهب إخواننا ومشايخنا وسلفنا من المعتزلة في فرق مابين الاكفار والتفسيق، وفي فرق ما بين التفسيق والتأثيم، ، ولسنا ممَّن يميل في شق عن شقّ ويتعصَّب لبعض على بعض ومن يبخس[١٥٥] حق الدون، فكأنّك به قد تبخس[١٥٦] حقّ من فوقه حتى تصير إلى أئمة المهتدين وخلفائه الراشدين، لستُ عُمرياً دون أن أكون عَلَوياً ولا علوياً دون أن أكون عثمانياً، اللهمَّ إلا بما أخص به العِترة بسبب القرابة، وأمَّا في غير ذلك فليس شأني إلا محبَّة الجميع والتوفير على الكل ودفع الظلامة عن الكبير والضعيف[١٥٧] على قدر ما شاهدنا عليه من الحالات، وليس هذا الكتاب من كتب أصحاب الاهواء ولا من كتب المتكسِّبين ولا المتقربين ولا من كتب المفلقين بالباطل ومن جرى من النفاق على أخبث منشأ وأسوأ عادة، فعليك بدبه[١٥٨] أسلافك ودع عنك ما قد أخذ الناس فيه.

٧٤ ـ وأمَّا براءتك منه على قتل حُجر[١٥٩] وأصحابه وإطعام عمرو خراجَ مصر، وعلى ادّعاء الخلافة وعلى الحكم بالهوى ونَبْذ كثيرٍ من أحكام الكتاب والسنة، والسير في الحرب والسلم سيرة ملوك الغلبة، فهذا مالم ألمك عليه ولم أنكره منك، وعلى ذلك مضى سلفك الصالح ـ نضر الله وجوههم ـ ولكني عتبتُ عليك في قولك: «وضللتُه أيضاً لبيعته لابنه»، فان قلتَ: «وضللته أيضاً بالمبايعة ليزيد لانه كان صاحب كذا وكذا ويقول كذا»، لكان صواباً ولكان قولاً عدلاً ولكان مصفىً مهذباً، وأجودَ العبارات ما كانت الدلالة فيها غير مستنكرة ويكون اللفظ للمعنى طبقاً لا فاضلاً ولاناقصاً، وأما أن تقول كلمة مرسلة الوجوه مطلقة [. . . . فلا][١٦٠].

٧٥ ـ ضللته لانه بايع ابنه، وما باسُ بيعة الابن إذا كان لذلك مستحقاً؟ ما الابن الا

كالأخ وما الأخ إلا كابن العم، وما علمك؟ لعلّ علياً قد بايع الحسن ولعل الحسن قد بايع الحسين؟ فأيُّ حجة تدفع ذلك وما البرهان على خلاف ما جاء من ذلك؟ وهل يعترض على هذا المذهب مسلمٌ وهل يجهله عاقل؟ فايّاك أن تعود إلى هذا اللفظ مفسّراً أو مشروحاً مثبتاً، فان من حق العلم عليك ومن شكر أياديه عندك ومن الصون لعراضه والدفع لقدره أن تخلص الفاظك من كل هجنة وأن تصفيّها من كل كدر وان تتخيَّر من الالفاظ أبهاها وأقربها دلالة وأن تقصد من المعاني لاطهرها شرفاً وأرفعها قدراً وأكرمها منصباً، وقد يلزم من عبَّر عن العلم وتوكل به وأضاف نفسه إليه أن يعبر عنه بأبيَن العبارات وأقرب الاختصار وأن يضعه في موضعه وأن يجري عليه كما ينبغي على نفسه وأن يحببه إلى السامع [و١٨٨] بالإنصاف ويُنهيه عنده بالترسل ويرتبه بالنصيحة، وأن يجعل قائده إلى القلوب العمل وسائقه إلى العقول الانقطاع إليه، ولايغالب خصمه ولايناهب الكلام من ناقله ولايعجله عن جوابه إذا فاتحه[١٦١] ولا يُظهر تضجره إن هو أبطأ عنه ولايغتنم بخلطه إن هو سها ولا بشيء يلفظه ظناً وهو يجد له في الصواب محتملاً.

٧٦ ـ وزعمتَ أنَّ كتاب القضيَّة في الحكمين يُثبت للخوارج حجَّتهم وأنَّ لفظه يمتنع فيه التوجيه والتورية، وسألتني أن أكتب لك الكتاب لتجمع بين مخارج لفظه ودلائل وصفه وبين احتجاجي له في ضماني عليه، والكتاب الذي يدور في صحف أصحاب الاخبار والاسناد هو هذا الكتاب الذي أنا مصوره لك، ولكني بعد ذلك عائد إلى أسانيده بالتصفُّح في التثبُّت وعلى أصل مخرجه بالتفتيش والتنقير إن شاء الله:

٧٧ ـ بسم الله الرحمن الرحيم، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن عن الزُّهري وحباب بن موسى[١٦٢] وعليّ ومجاهد عن محمَّد بن إسحق: بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تقاضى[١٦٣] عليه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (قال معاوية: «لو سمَّيتُك بهذا لم أُحاربْك ولولا أنّك أسنّ مني ما قدَّمتُك»، فأبى علي ملياً من النهار ثم تسمَّح وكتب: هذا ماتقاضى عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان: قاضي [علي بن أبي طالب][١٦٤] على أهل العراق [ومن كان معه][١٦٤] من شيعته من المؤمنين والمسلمين [وقاضي معاوية بن أبي سفيان على أهل الشام ومن كان معه من شيعته من المؤمنين والمسلمين][١٦٤] أنا ننزل عند حكم الله في كتابه فيما اختلفنا فيه من فاتحته إلى خاتمته، نحيي ما أحي ونميت ما أمات، فما وجدنا في كتاب الله مسمًّى أخذنا به، وما لم نجده في كتاب الله مسمى فالسنَّة العادلة الجامعة غير المفرقة فيما اختلفنا فيه، والحكمان عبد الله بن قيس الاشعري وعمرو بن العاص، وأخذ علي ومعاوية عليهما عهد الله ليحكمان بما وجدا في كتاب الله ومالم يجدا في كتاب الله مسمى فالسنَّة العادلة الجامعة غير المفرقة، وأخذ الحكمان من علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان الذي يرضيان من العهد والميثاق ليرضيان بما يقضيانه فيهما من خلع من خلعا وتأمير من أمَّرا، وأخذا من علي ومعاوية والجندين كليهما الذي يرضيانه من العهد والميثاق وأنهما آمنان على أنفسهما وأموالهما، والامة لهما أنصار على ما يقضيان به عليهما وأعوانٌ على مَن بدَّل وغيَّر،

وأنه قد وجبت القضية من المؤمر والآمر والاستفاضة ورفع السلاح أين ما شاؤوا وكانوا على أنفسهم وأهاليهم وأموالهم وأرضهم وشاهدهم وغائبهم، وعلى عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص عهدُ الله وميثاقه ليقضيان بين الأمة ولا يذراهم في الفرقة والحرب حتى يقضيا، وآخر أجل القضية بين الناس في انسلاخ شهر رمضان، فان أحبا أن يعجّلا ذلك عجّلا، وإن أحبّا أن يؤخرا ذلك عن مُلاءَمتها وتراضٍ أخّرا، وإن هلك أحدُ الحكمين فانَّ أمير الشيعة والشيعة يختارون مكانه رجلاً لا يألون عن أهل المعدلة والاقتصاد، وأنَّ ميعاد القضية أن [ظ١٨٨] يقضيا بمكان من أهل الكوفة وأهل الحجاز وأهل الشام سواء لا يحضرهما فيه إلا من أرادا، فان أحبّا أن يكون بأذرح وبدومة الجندل كان وان رضيا مكانا غيره حيث أحبا فليقضيا على علي ومعاوية أن يجتمعا على الحكمين، شهد عبد الله عبّاس والاشعث بن قيس وسعيد بن قيس وورقاء بن [. . . . .][١٦٥] البكري الخارفي وعبد الله بن طفيل البكاوي (ويقال: عبد الله بن طليق البكاوي) وجرير بن يزيد الكندي وعبد الله بن حجل العجلي وعُتبة بن زياد المذحجي (أو الانصاري) ومالك بن كعب النحلي (أو الهمداني ويقال: عتبة ابن زيد ويقال زياد بن كعب».

٧٨ ـ وأنا أقول ـ حفظك الله ـ ان كتاب القضية كتاب مدخول، منه ما يشبه ألفاظهم ولحنهم وطبع الفصاحة وقريحة البلاغة ـ وللقوم كلام معروف وجوهر معلوم متى تكلّفه المولّد لم يستطع تغليط الجهابذة فيه إذا طال شعره وامتدّت خطبته، وكذلك رسالته واحتجاجه، وقد يخفى ذلك في الشعر القصير والكلام القليل ـ وفي هذه القضيّة كلام ركيك ضعيف خفيف سخيف، وفيها ما يضارع العجمة ويناسب الضعة، ومما يُبهمه أيضاً اختلاف الخوارج والشيعة وما بين أهل الشام وأهل العراق من الزوائد والنقصان فيه مع ضعف أسانيده وحال رؤاته عند رُواة الآثار وحمال الأخبار وعند ناقلي الحلال والحرامَ ولأنّ أبعد غاياتهم فيه الزُّهري وأمتن ما يعتمدون عليه ابن اسحق وهذان لم يدركاه ولا شاهداه، فكلّ مَن روى ذلك عنهما فليس بالمحمود ولا المثبت المقبول، وليس العلم به وبصحّته كالخبر الذي ليست للخاصّة فيه فضيلة على العامّة وإنما هو خبر يدرَك عند من يطلب مثله، فإذا لم لم يجده في معدن الصحّة وفي جوهر الصدق ومُصاب السلامة والبراءة من التهمة فكان معرضاً لأصحاب الأهواء أو لمن له في النقصان منه والزيادة فيه[١٦٦] وفي تحريفه وتبديله أقوى العلل، لم يكن لك ان تقضي به على علي بن أبي طالب في سابقته وشدة ورعه واتساع معرفته وصحّة غريزته وثبات حجّته فكنت خليقاً أن ترد حكم ذلك إلى الأصل الذي به عرفتَ فضيلته ونقصان غيره عن درجته.

٧٩ ـ وعلى أنّ عامة الشهود المذكورين فيه مشكوك في نسبهم، مختلف في أسمائهم، ثمّ لا تجدهم إلا أقل القليل من وجوههم وذوي العدالة والاقدار منهم، حتى كان واصفه حيث وصفه وصفه [وصفَ] مَن له الخيار عليه: إن شاء أثبته وإن شاء أنكره، ونحن لا نشك أن علياً إنما أعطى القوم لفظاً ليحكم واستحل ذلك التوُّهم لِما رجا في تلك المهلة والهدنة من رجوع بصائرهم إليهم ومن اجتماعهم بعد فرقتهم وفي هذا الكتاب [و١٨٩] أنّ أجل القضيّة سلخ

شهر رمضان، وهذا كلام ظاهره ينقض ظاهر التدبير الذي لا وجه للتحكيم غيره ولاعذر فيه سواه وليس نقضه له بما يعرف بالاستيقاظ وبعد التفكير فيُدعى فيه الغلط، بل هو ظاهر فيهما قائم بهما.

٨٠ ـ وقد قسمنا أَقسام التدبير الذي لا يجوز على غيره وعددنا أبواب ذلك وسألنا المخالفين لنا أن يزيدوا فيها وينقصوا منها، فلم نجد ذلك بعد التفكير منا ومنهم وبعد أن مرَّت عليه الدهور وبردت عليه الحقود، فكيف يجوز لنا أَن نظن أن علياً وأصحابه تولَّوا نقض تدبيرهم بأيديهم ولم يدفعوه ولم يحتالوا فيه وكيف سهلوا وكيف هان عليهم موقعه وهم لايطمعون في سواه ولا حيلة لهم غيره؟ وبعدُ فمدار الكلام إنما هو على أنَّ عليهما أَن ينظرا في كتاب الله وفي سنَّة نبيه صلى الله عليه وسلم، فإن دل الكتاب على أنَّ علياً هو الإمام فعلي هو الإمام وسبيل السنَّة في ذلك سبيل الكتاب وكذلك حالهما في الحكم لمعاوية.

٨١ ـ فخبرني ـ رحمك الله ـ وقف عند ما أسألك عنه عن الكتاب، كيف يجوز أَن يدلّ على معاوية وكيف جواز ذلك وأَين بابه وأَين مفتاحه والطريق إليه، في أَي سورة ذلك الدليل وفي [أي] آية ذلك البرهان يُصاب؟ وأَين تلك السنَّة، وأَين تُطلب، ومن أي شكل هي، وما لفظها، وما أَصل معناها؟ وقد علمتَ أنَّ القرآن الذي أَشاروا إليه هو الذين في مصاحفنا وان السنن التي قصدوا إليها هي التي في صحفنا ممَّا فرض الله في كتابه وسنة النبي صلى الله عليه وسلم في أمته، فانظر فيهما وتبينهما وفتشهما بالنظر الشافي والتقليب المستقصي. هل تجد فيهما اسم معاوية أو صفته أو جليته أو صفة عمله أو جلية عمله؟

٨٢ ـ وقد علمنا ان الله الجليل قدره لم يقل في كتابه: «اقبلوا شهادة أَبي بكر وعمر وعثمان» ولَكنَّ الله لمَّا قال: ﴿مِمَّنْ تَرضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء﴾[١٦٧] وجدناهم مرضيين نصاً فقبلنا شهادتهم، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليؤمكم خياركم»، فإذا كان الغرض الذي إليه ينزع الكلام ويشير القول إليه الخيرَ دون الشر والفضل دون النقص، فكلُّ مَن كان خيراً كان أحقَّ بتلك الإمامة. فإن كان كتاب القضية إنما دعا الحكمين إلى هذا الجنس من النظر، فليس لمعاوية فيه درك ولا متعلق ولاطمع، وإن كان على غير هذا الوجه فخبرني ماهو وما شكله وأي صورة هو.

٨٣ ـ وقد قالوا في وصف السنَّة فجعلوها العادلة والجامعة غير المفرقة، والسنن[١٦٨] كلُها عادلة وكلُها جامعة غير مفرقة، فأيتهنَّ هي وما علامتها وما شبهتها؟ ويدلك على فساد هذا الأمر أنه لم يأتينا قط أنهما مذ نفذا إلى أن انقضى امرهما تذاكرا شيئاً من ذلك في خلاء ولا ملاء ولا التمسا تأويلاً ولا خرجا تفسيراً، ولاسمعنا في ذلك إلا ماكان منهما عند المراوضة أنَّ الناس لايكبون بعد تفريقهم إلا على رجلٍ لم يخُض في الدماء وليس لأحد قبله بيعة ولاوَتر، فهذا خلاف الشريطة والذي وقعت فيه القضية وإنما جعل إليهماسطراً في كتاب الله والسنة على أيهم أدل فقط، فتركا ذلك البتة.

٨٤ ـ ثم ابتدءا باباً آخر لم يجر لهما ذكره ولا وقع عليه شرط، فلو أن أبا موسى قال:

«قد صرفتها إلى ابن عمر» وقال عمرو: «قد صرفتها الى ابني عبد الله بن عمرو» ما كان إلاَّ كقول ابي موسى، وهذا عند جميع من شهد القضية خلاف ما وقع عليه شرط القضية، وهما ـ حفظك الله ـ لم يحكما على ان لهما أن يخرجاها إلى من أحبا وإنما جعل إليهما [ظ١٨٩] في ظاهر الكتاب أن يجتمعا على أحد الرجلين اللذين حكَّماهما، فأما ان يقول له عمرو وهو يعرف رايه في عمر وميله إلى ابن عمر: «ما لهذا الأمر خيرٌ من رجل لم يخُض في الفتنة، له صحبة ولم يتلطخ بالدماء وليست قبله تباعة ولا ضغينة، فيكون مرضياً ابن مرضي» ثم توهمه ذلك ليسكن إليه ويظهر أن الرأي في وضع شورى بين من كان هذا شكله وهذا صفته، وهذا خروج من حد القضية، وقد صارا حينئذ يختاران للأمة، فلا يثبت ذلك الحكم منهما إلا أن يكون من توكيل منهما لهما، أو يكون لأنَّ مكانهما من الإسلام أن يضعا الإمامة حيث أحبَّا، وإذا كانا كذلك فهما أحق بالإمامة ممَّن يرَيان إقامته وتقويمه، فلا الأمة وكلتهما ولا مكانهما هذا المكان والحمد لله.

٨٥ ـ ووجه آخر تستدلّ به على صواب ما قلنا وتعرف به صحَّة ما فسَّرنا: كأن قائلاً قال: كان علي قد كان علم انَّ عمراً وأبا موسى يوم القضية وفي تلك الحال لم يكونا عند أهل العراق وأهل الحجاز عدلين مرضيين، وإذا لم يكونا مرضيين لم يكونا شاهدين، وإذا كانا بعيدين من جواز الشهادة كانا من جواز الحكم أبعد، فأظهر عليّ قولا يتوهم المتوهم معه أنّه قد رضي بحكم عمرو وقد علم أن في قلوب اصحابه منه ومن سقوط عدالته ما فيها، وعلم ان عمراً وأبا موسى [إن] اجتمعا على الحكم له فقد كفي القيل والقال، وإن اجتمعا على معاوية، وعمرو عندهم لا يجوز حكمه، كان على دارِس أمره، لأنَّ الحكم كان مجعولاً إليهما ولا باجتماعهما يقع، ولا يقع ان يلزم علياً حكمُ عمَرو لمعاوية ولا يلزم معاوية حكم أبي موسى لعلي، وإنما الشرط ان يتجمعا ومن[١٦٩] اجتمعا عليه فله إنكار ذلك الحكم إذ كان واحدُ مَن لا تتم الحكومة إلا به فاسدَ الحكم، وإنما استجاز علي ان يُظهر كلاماً ما، يحتمل الحكم الفاسد[١٧٠] لمكان التقية، وليس هذا التدبير كان معروفاً عنده، وهذا ـ أبقاك الله ـ تدبير مُعجب ورأي مؤنق في هذا المكان وعند هذه البلية وعند الضيقة والتقية والخوف من الفتنة لا كتدبير معاوية في ذلك، فإنّا لا نجد له في ذلك مذهباً مرضياً ولا تدبيراً صحيحاً.

٨٦ ـ وقد علمتَ ـ أبقاك الله ـ أنَّ الذي أخرج معاوية الى حرب علي ولزوم محاربة علي عزلُ علي له حين بويع له وحين لم يستحل ان يدعه طرفة عين، ولذلك حين قيل له: «لو شئتَ أن تدعه حتى إذا تمكن الأمر ومهد وضرب الحق بجرانه عزلته. قال: «ما كنت منجد المضلين عضداً»، فقد دل ذلك على ان رأيه كان فيهما متقدماً، فعلي عندما قال ذلك القول وصنع ذلك الصنيع الذي يَتوهَّم عنهما المتوهم انه قد رضي بعمرو حكَماً وكره ايضاً بما اعطاه الله من ضحة الغريزة وقوة القريحة وعجيب التدبير ان يجيء برجل غير ابي موسى ويجيء معاوية بغير عمرو، فكان إنكار حكم عمرو وإزالة جوره، إذ كان عند أهل العراق والحجاز ظنيناً، أهوَن وأيسر من ان يرضى برجلين مسلمين صالحين برين تقيين مسلمين سليمين طاهرين نقيين، فإن

هما غلطا أو بدلا كان نفي حكمهما والسخطُ لِما أبرما من قضيتهما أعسر وأضيق، بل قد اراد أن يجرح شهادة أبي موسى ويسقط حكمه عند جميع الأمة [و١٩٠] لانه بالامس قد كان روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الروايات في التثبيط عن علي وأَنَّ مَن سعى معه في تلك الجيوش والحروب مفتونٌ، حتى جرى بينه وبين الحسين وعمَّار ما قد رواه الناس وشاع في الآفاق، وصار بعد ذلك حكماً لهذا الفاتن ليحد إِليه وإِلى خبره.

٨٧ ـ كذلك كان ظاهر حالهما، فنفس حال أبي موسى كانت جارحة لشهادته مفسدة لحكمه، فاراد علي أَن يكون بالخيار وكان ينبغي لمعاوية في الحزم أَن يفطن لهذه المكيدة وأَن يرتاب بظاهر رضاه بأبي موسى، والحال عنده معروفة وجواسيسه كثيرة ومن يُكاتبه أَكثر عدداً.

٨٨ ـ والناس ـ حفظك الله وأَرشدك ـ عن تدبير هذا الامام غافلون، لا الشيعة يعرفونه فيضيفونه إليه ويحتجون به على الخصوم ويوسعون الناس عذراً عند تضايق الامر عليهم فيه، ولا الخوارج الذين هم عليه ينقمون والمكفرون له من هذه المارقة يعرفون ذلك التدبير، وهم كانوا من خاصة جنده من المحققين وأَصحاب البرانس وأَصحاب السما[١٧١] دون غيرهم، فيرتدعون عن إِكفاره وشتمه وخلعه، وقد كان ينبغي لمن خالف علياً مرّة ـ حفظك الله ـ وهو مستبصر[١٧٢] في نفسه ثمَّ تبين أَن الحق معه، أَن يرتدع عن الاستبصار[١٧٢] في أَمر آخر فلا يدري لعلَّ السبيل فيه كالسبيل فيما قبله.

٨٩ ـ فلو قال لهم بعض نصحائهم: قد علمتم ما كان منَّا يومَ رفع المصاحف من إِضلال وجه الرأي ومن خديعة معاوية إِيانا ومن إصابة علي وجه الرأي وتنبيهه لنا، فلعل الذي أَعطى من نفسه في الحكمين من شكل ذلك التدبير، بل قد رأَيتم وسمعتم ما كان من أَصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية حين الغى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكتاب اسم النبوة وقاضاهم على أَنَّ من أَتاه من عدوه كان عليه ردُّه، ومن صار إلى عدوه من اصحابه فليس عليهم ردّه، فماجوا وضاقت نفوسهم وقالوا: هذه دنيَّة» حتى قال أبو بكر: «لو كانت دنيَّة ما أَعطاها»، ثمَّ اقبل على عمرو وقال: الزم غَرْزَه[١٧٣] واعلم أَنَّه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعطِ[١٧٤] دنيَّة»[١٧٥]، فلم يرَ المسلمون قطُّ قضيّة أَعظم عليهم بركة منها، فلو فكَّر القوم فيما أَعطى الله أَنبياءه وخلفاءه من صواب التدبير والرأي والمعرفة بغوامض الامور لما تهوَّروا الأغمار ولا أَقدموا على تخطئة الأئمة إِقدامَ من لا يحب التمكن ولا يعرف فضل عقل الإِمام على رعيته.

٩٠ ـ وأَمَّا ما رويتم عن ابن عبَّاس أَنه قال لعلي حيث أَبى إِلا عزله وقال: «ما له عندي إِلا السيف حتى يغلبه الحق» ـ فقال له ابن عباس: «وما لك عنده إِلا السيف حتى يغلبك الباطل»، فانَّ باطل معاوية يومَ عزَمَ على عزله [لا] يتخوَّفه على الخلافة ولا ظن أحد ولا دار في وهمه ولا خطر على باله ان الامور ستنفتح وان الحوادث ستنفتق بما تفتَّحت وتفتَّقت، ولا ظنوا ان تلك الاعاجيب كانت كامنة في تلك الحالات، ولا قدر ذلك معاوية ولا ظنه ولا طمع

فيه، ولاكنّها أمور تناتجت وأعاجيب تلاقحت وامور كثيرة ـ حفظك الله ـ قد كانت محقَّرة الاوائل مصغَّرة الاسباب ثمَّ ترامت بها أمواج البلاء وزخرت بها بحور الفتن حتى عتت وخرجت من الجبلة وطغت وامتنعت على الاطباء، وقد قال مُجاشِع الرَّبعي: «ليس بكبير ماأصلحه المال» وقد يصلح المال الداء وينجع فيه الدواء وربما أعضل الداء فامتنع الشفاء.

٩١ ـ وقد خبرتُك أنَّ [ظ١٩٠] دم عثمان كان من أمتن أسبابه وأجود مصايده، وكان ذلك الدم دماً أكثرته الجماعة واستفظعته الدهماء وكبر في نفوس العامة وفي نفوس اكثر الخاصة، وقد رووا انَّ ابن عمر لما هجم على طارق مولى عثمان يأكل الطعام على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ماظننت ان العقوبة بقتل عثمان تبلغ ما أرى؟» وقال عدي بن حاتم: «إنكم إن قتلتم عثمان لم تحبِق[١٧٦] فيه عنز»، فلما قتل ابنه وفقئت عينه ودخل بعد ذلك على معاوية وقد صار الامر إليه وله، قال له: «هل حَبقت العنز؟» ـ قال: «أي ـ والله ـ والتيس الاضخم!»[١٧٧]، وزعموا أنهم حين سمعوا قول كثير في ولد عثمان:

وابن الذي عُوقبتْ في قَتْلِهِ العربُ

عجبوا ممَّا ألهم، وقد قالوا لعليّ بن أبي طالب ولاصحابه يوم الجَمَل:

رُدّوا علينا شيخَنا ثم بَجَل ... ننعى ابن عفان بأطراف الأَسَل[١٧٨]

٩٢ ـ فإذا كان جند طلحة والزُّبير وحالهما في دم عثمان والعون عليه وهو محصور حالهما وهم يقولون هذا القول ويطالبون علياً بدمه هذه المطالبة، كيف تتعجب من معاوية وجنده وكيف لا يطالب معاوية علياً بدم عثمان بأهل الشام إذا كان طلحة والزُّبير يطالبان علياً بدمه، وأصحاب طلحة والزبير يوم الجمل هم فتحوا هذا الباب لاصحاب معاوية يوم صفين؟ وإنما ذكرتُ لك هذا لتعلم أنَّ معاوية يوم عزله عليّ لم يكن بالمخوف على ماتهيأ له واتفق على يده، فان قلتَ: فإنَّ اكثر الناس قد أكثروا في علي وقالوا: «قتل عثمان» وقال حسَّان بن ثابت[١٧٩].

يالبتَ شعري وليتَ الطيرَ تخبرني ... ما كان شأنَ علي وابنِ عفَّانا
لتَسمعنَّ وشيكاً في دياركم ... الله أكبرُ يا ثاراتِ عُثمانا

وقال الوليد بن عقبة ايضاً[١٨٠]:

بَني هَاشم رُدُّوا سِلاح ابنِ أُختِكُم ... ولا تنْهَبُوهُ لا تُحل مَناهِبُه

٩٣ ـ قلتُ لك إني قد سمعتُ من هذا روايات ورُويت فيه أشعاراً وسمعتُ من الناس فيه خوضاً كثيراً، وسأُقيمك على الواضحة وأقف لك على الجادَّة، بل على العلم العظيم والمنهج الفسيح إن شاء الله، وخير الاقاويل بل أعدلها وأرضاها عند الله أقصدها، ولذلك اخترنا الاعتزال مذهباً وجعلناه نحلة ومفخراً، وسنقدم قبل القول في هذه المسألة قولاً، فافهمه: قالت الجهميّة: «لانقول إنَّ الله معنى ولا نقول إنه شيء، ومتى أضفنا إليه شيئاً فمتى نحن أضفناه إليه فذلك الشيء فعلٌ من أفعاله، كذلك سمعه وبصره وعلمه وقدرته»، وقالت الرافضة: «هو جسم فضلاً عن ان نقول إنَّه شيء»، وقالت المعتزلة: «هو شيء وليس كمثله

شيء، وليس بجسم وليس علمه بفعل ولا صنع، وانما قولنا: له علم، كقولنا: هو عالم، نريد أنه لايخفى عليه خافية».

٩٤ ـ وقالت المرجئة: «القاذف مؤمن» ، وقالت الخوارج : «القاذف كافر»، وقال بعضهم: مشرك، وقالت البكرّية: «بل هو أسوأ حالاً من المشرك، والمُنافق أشد عذاباً من الكافر»، وقالت المعتزلة: «هو فاسق كما سمّاها نصاً ولانسمّيه كافراً فيلزمنا أن نلزمه أحكام الكفّار وليس ذلك حكمه، ولانقول: مؤمن، فيلزمنا ولايتُه ومدحه وإيجاب الثواب له، وقد أخبرنا الله تعالى أنّه مشؤوم من أهل النار، فنزعم أنّه في النار مع الكافر وأنّه لايجوز أن يكون في الجنّة مع المؤمن».

٩٥ ـ وقالت الخوارج في قتال الفئة الباغية: «نسير فيها بالإكفار وبالسبي [و١٩١] والغنائم وباتباع المدبر والاجهاز على الجريح»، وقالت المرجئة: «لاقتال»، وقالت المعتزلة بالقول المرضي وهو إيجاب القتال على جهة الدفع لا على القصد إلى القتال ولا على السبي ولا على الاجهاز على الجرحى ولا على استحلال الاموال، فلم نُفرط إفراط الخوارج ولم نقصر تقصير المرجئة ، ، ودين الله بين المقصّر والغالي، وهذا الاشتقاق، وهو التوسُّط والاقتصاد، هو الاعتزال لغلوّ من غلا وتقصير من قصّر، والاصل الذي نبني عليه أمورنا فيمن ليس عندنا كعليّ وسابقته وأرومته وكامل خصاله بل في أدنى رجل من أوليائنا، أنّا متى وجدنا له عملاً يحتمل الخطأ والصواب لم يكن لنا ان نجعل عمله خطأً حتى يُعيننا فيه وجه الصواب، وليس لنا بعد ان قضينا بانه خطأ أن نقضيَ بانه خطيئة حتى يُعيننا القدر بانه سليم من طريق المآثم، فان قضينا بانه إثم فليس لنا أن نقضي بانه ضلال ونحن نجد لصرف الدفع عنه أنه ضلال إلى الاثم محتملاً، وإن قضينا بانه ضلال فليس لنا ان نقضيَ بانه كفر إلاّ بعد ألا نجد من ذلك بدّاً فيكون الحق أحقَّ ما قُضيَ به وصُير عليه.

٩٦ ـ فمن كانت ـ حفظك الله ـ هذه سيرته وطريقته في أدنى أوليائه، فكيف تظنّه في أرفع أوليائه؟ فهذا ما لا يحلّ لي أنْ أظنَّهُ بعلي بن أبي طالب، فان كان عندك برهان واضح ودليل بين يكشف لنا عن الحال فيه حتى يتبين به أنه كان سبباً من إراقة دمه، فعلينا السمع واليقين والاقرار وعليك البيان والافهام بالدليل والحرص.

٩٧ ـ واعلم أنَّ الرجل المخوف على الملك قد يكون محبوساً عند الملك القائم فيموت حتف أنفه: فلا يشك الناس أن الملك هو الذي أمر بقتله، ويموت على فراشه وفي منزله: فلا يشكون انه قد دسَّ إليه السموم وأدبّ إليه العقارب، ويموت وهو ناء عنه: فلا يشكون انه قد احتال له وتقدَّم في ذلك من أمره على يدي طبيب أو خادم أو طبّاخ أو صاحب شراب على بُعد داره وشطون مزاره، ولو تمنَّع مكانه واشتدَّ احتراسه، ولو قتله هبوب الريح أو صاعقته لوجدت من يقول في ذلك قولاً مرغوباً عنه.

٩٨ ـ وقد قال بعض العلماء ممن تعلم: «لقد عَجز عن معرفة أمر عثمان مَن شهده، فكيف بمن غاب عنه؟»، ولو كان معاوية القائمُ، بزعمه، بدمه هو القائم بعده بالحجاز

والعراق، لوجدتَّ من يقول إنه قد كان دسس عليه وربص به وأفسد عليه وأنغل، إن لم يجدوا شيئاً ظاهراً، هكذا الناس فاعرفهم، إلاَّ من عصم الله ولايعصم إلا المخلصين.

٩٩ ـ وكان ـ حفظك الله ـ من أعظم ما أثنى به على عليّ في دم عثمان أنَّ دهماء الامة كانوا يعظمون شأن دمه ويُبرئون علياً منه، وكان أكثر أجناد الخلافة والقوّاد ورؤساء العشائر من سوء الرأي في عثمان وحسن الرأي في قاتليه على خلاف ذلك، ولم يكن للناس جند سواهم: فصار عليّ، إن هو أظهر الدلالة الصحيحة على البراءة من قاتليه، خاف أن يفسد عليه عامة أجناده، فكان يُمسك عن ذكره ماأمكنه الامساك، فإذا اضطرَّه القول قال قولاً يحتمل رضى الفريقين، ولو شهدَّته ـ أرشدك الله ـ عذرته، ولو وهَّمتَ نفسك حالاته التي كان يُمتحن بها لصوَّبتَه، بل لعلمتَ انه لا رأيَ ولا صواب إلا ما اختار ولا رأي إلا ما كان يفعله، واحذر ـ حفظك الله ـ تخطئة الأئمة، فانَّه [لو] لم ينزل ذلك إلا لأنها ما تُظهر من تدبيرها شيئاً تورى به عن شيء آخر مخافةً في حال [ظ١٩١] وطمعاً [في] ان تكون مصلحة شأنه في ذلك التدبير، لوجب[١٨١] عليك ترك ذلك، ولذلك رُوي عن عليّ: «ما قتلتُه ولا امرتُ بقتله وما ساءني وما سرَّني»، وروي عنه انه قال: «الله قتله وانا معه»، في كلام كثير يحتمل التأويل.

١٠٠ ـ وزعمتَ أنكَ سمعتَ رجالاً من السُّفيانية ممن يرى رأي المروانية وبعض من ينحل مذهب الغَيْلانية ومن أصحاب ثور بن يزيد والاوزاعي يذكرون حججاً في تثبيت الخلافة لمعاوية وأنَّ نسبه إليها أقرب من نسب الزُّبير وطلحة، وانهم كانوا يتعجَّبون ممن رأى الوقوف في حرب علي والزبير وطلحة ولم يقف في حرب علي ومعاوية، وأنَّ معاوية إمّا أن يكون على الحق وإما أن يكون أثبت على القياس وأبقى على المسائل من أمر طلحة والزُّبير، وأنَّ حجّته في قتال عليّ أصحّ من حجة عبد الله بن وهب، وأنَّ عذره أوضح من عذر أصحاب النهر، ولكنه لمَّا كان أهل الحجاز وأهل العراق لبُغضتهم على أهل الشام ولطول محاربتهم لأجناد بني مروان وآل أبي سفيان أطلقوا على عداوتهم والبراءة منهم، صار مَن عرف حقَّهم استعمل التقية ومَن لم يعرفه قال: «نقول تلك الجماعة»، إذ كان لا يرى الجماعة إلا تلك الجماعة.

١٠١ ـ وذلك أنَّ علياً سمّى أصحاب الجمل الناكثين لنكث[١٨٢] طلحة والزُّبير لبيعته[١٨٣]، ولم يختلف الناس في بيعتهما له[١٨٤]، ولا أنكر ذلك الزبير يومَ واقفه عليّ بالبصرة[١٨٥] وقد أقرَّ بها طلحة ثم ادّعى الإكراه، ففي واجب الحكم أن يقضي عليه بإقراره وأن يُسأل البينةَ[١٨٦] على دعواه، ولم يستشهد إلا أُسامة، وليس في قول أُسامة وحده حجة على أنه لم يشهد عليّ، وأُسامة ممن ترك بيعة عليّ، ولو لم يدع بيعة عليّ لما كان في شهادة الواحد حجة[١٨٧]، على أنَّه لم يشهد إلا بأنَّه بايع وهو كاره[١٨٨]، وهذا اللفظ يحتمل الوجوه، وهو بخلاف ما أراد طلحة أشبه.

١٠٢ ـ والحق كلّه مر والباطل كلّه حلو، وقد خلق الله النار فحفها بالشهوات وخلق الجنة فحفَّها[١٨٩] بالمكاره، ومن صفة الطاعة أن يحتمل فيها[١٩٠] صاحبها الكُلفة والمشقَّة ومجانبة الهوى، ومن صفة المعصية أن يدخل فيها من طريق الشهوة لها والذهاب معها، وقد

رجع الزُّبير عند الادكار وتأخر طلحة إلى خلاف موضع صاحب الاستبصار حتى قتل في أخريات الناس، ولذلك قال بعض الناس: «لله[١٩١] مصرع شيخ ما أضيعه»، وهو لا يستطيع أن يدَّعي على معاوية عقد بيعه[١٩٢] ولا على أصحابه نكثاً كما ادَّعى على الزبير وأقرّ له بها طلحة.

١٠٣ ـ ولو كان[١٩٣] معاوية سيء السيرة في أَهل الشام سيء النظر للعوام[١٩٤] غير مُصيب في[١٩٥] سياسة الأجناد وفي ترتيب الأشراف وفي تقريب العلماء[١٩٦] وفي [ع٢] رحمة المساكين ولم يكن عفيفاً عن المال شديداً الفاسد قامعاً[١٩٧] للظالم قوياً في الحق سهل الحجاب معظّماً للشريف منصفاً للضعيف بصيراً بالحزم[١٩٨] عالماً بالحكم كثير الفتوح رحب العَطَن[١٩٩] واسع الصدر ميمون النقيبة[٢٠٠] فاضل الحلم قد جمع المحبة والهيبة[٢٠١]، لما لقوا معه[٢٠٢] بجباههم طِبَار[٢٠٣] السيوف وبنحورهم أَطراف الأسنّة، ولَما خلَّفوا العيالات وراءهم [و] ملك الروم قد زحف[٢٠٤] اليهم، ولولا أنَّ[٢٠٥] عدله عليهم وحسن سيرته فيهم قد كان دخل كلَّ قلب[٢٠٦] وخص كلّ شخص وتمكَّن من كل قلب، لكانت الملالة لطول الولاية والذي[٢٠٧] يعتري النفوس من[و١٩٢] الضجر والضعة[٢٠٨] عند السآمة قد منع من ذلك وأعان عليه من لم[٢٠٩]، يعنه، ولكان أحسن حالاته أن ينجو منهم سالماً لا له ولا عليه.

١٠٤ ـ وهل رأَيتم قطُّ أَو سمعتم برجلٍ ولي[٢١٠] مثل ما ولي من أمر[٢١١] الناس أربعين سنة، عشرين سنة منها[٢١٢] كان فيها اميراً وعشرين سنة كان فيها خليفة، وكانوا مع ذلك يوم[٢١٣] فارقهم أضنَّ به وأميَل إليه[٢١٤] منهم في ابتداء ولايته وفي أول ماأذاقهم من حلاوة إمرته، وقد[٢١٥] رُويتم[٢١٦] أن عليّاً قال: «لا تتمنَّوا موت معاوية، فإنه لو مات لرأيتم الرؤوس تنثر عن كواهلها»، وقال معاوية: «لو أنَّ[٢١٧] شعرة طرَفها في يدي وطرفها الآخر في أَيدي[٢١٨] الناس لما انقطعت أبدا» ـ قيل له[٢١٩] :«وكيف ذلك[٢٢٠] ؟» ـ قال: «كنتُ [ع٣] إذا مدو أرسلتُ وإذا أرسلوا مددتُّ».

١٠٥ ـ فمن أين[٢٢١] سمّاهم القاسطين، والقاسط هو الجائر؟ فأيَّ جور كان رأى منه؟ ولو كان صاحب جور كان مَن أغضى[٢٢٢] له على ذلك الجور أجورَ، فهذا اسم أصحاب يوم الجمل اشتُقَّ لهم من النكث لنكث الرِجلين، وهذا اسم[٢٢٣] أصحاب النهر اشتُقَّ لهم اسم[٢٢٤] الحرورية من نزولهم بحرورا، واسم المارقين لأنهم مرقوا عنده من الحق مرَّتين: مرَّةً حين عرَّفهم أن رفع المصاحف خدعة، فعصوه ومرقوا عن أمره[٢٢٥]، ومرَّة لمسألتهم إياه العودة وهو يرى فيهم الوهن وفساد القلوب وضعف الركن.

١٠٦ ـ خبروني عن معاوية أَيُّ جور ظهر منه منذ ولاه عمر الى أن قُتل عثمان، وعلى مَن كان جار، وأَيُّ شيء ذلك الجور، ومن يعرف ذلك ومَن يشهد به عليه[٢٢٦]؟ فان زعمتم أنّ امتناعه من اعتزاله[٢٢٧] [عن] العمل هو جور فلذلك[٢٢٨] سمّاه قاسطاً ثم عم به الجميع لطاعتهم له، فقد قلنا في ذلك ما[٢٢٩] قد سمعتم، وكيف ونحن لم نر أَحداً من فقهائهم لم يأخذ منه عطاءه ولا أَبى جائزته ولاأسقط اسمَه من ديوانه ولاترك ابتياع السبي من مغنم عمَّال

ثغوره ولا ترك وطر مايبيع من مقاسمه[٢٣٠] ولا ترك الأكل والبيع والابتياع من ثمار قطائعه، ولقد سمَّوا العام الذي سلّم إليه فيه[٢٣١] الحسن الخلافة[٢٣٢] «عام الجماعة»، ولقد دفع[٢٣٣] [ع٤] إليه عبد الرحمن بن سَمُرة، وهو من كبار الصحابة[٢٣٤]، مالاً كان عنده وعليّ حي، وقال: «جبيته في الجماعة فلم[٢٣٥] أكن لأدفعه إلا في الجماعة»، وقيل لابن عمر: «ما منعك[٢٣٦] من أخيك ابن الزُّبير حين[٢٣٧] نصب نفسه للخلافة[٢٣٨] وخرج على يزيد بن معاوية ؟» ـ فقال: «إنَّ أخي وضع يده في فُرقة وإني لن أنزع يدي من جماعة وأضعها[٢٣٩] في فرقة».

١٠٧ ـ وقُلتَ: وكان ممَّا[٢٤٠] احتجوا به في استحقاق اسم الخلافة واستيجاب الإمامة أنه قال[٢٤١]: «هذا موضع وضعني به عمر بن الخطاب، لم يعزلني مذ ولاني وقد كان لا يكاد[٢٤٢] يدع أميراً[٢٤٣] إلا استبدل به وإلا[٢٤٤] غضب عليه لبعض ما يكون منه، وربَّما أمر بإشخاصه إليه، ولم يعزلني[٢٤٥] ولم يغضب عليَّ مذ رضي عني ولا عزلني مذ ولاني، ثم جمع لي الأرباع بعد أن كان ولاني رُبعاً وقوى أمري وثبتت وطأتي، ثمَّ أكَّد لي[٢٤٦] ذلك عثمان بن عفَّان وشدَّده وقوَّى أمري ومكَّنه، فلم[٢٤٧] يكن في سِني الاختلاف أكثرَ في ذلك منه[٢٤٨] في سِني الائتلاف، ثمَ إنك أمرتني[٢٤٩] بالاعتزال من غير أن أكون أحدثتُ حدثاً أو أويتُ مُحدثاً، وأنت لم تأخذها من جهة التشاور والتخاير كما أخذها عثمان، ولا نصّ عليك عثمان كما نص أبو بكر على عُمرَ، ولا أجمعت[٢٥٠] عليك الأمة من تلقاء أنفسها كما أجمعت[٢٥١] على أبي بكر، فلم[٢٥١] يكن [ع٥] لي أن[٢٥٢] أسلّم إليك[٢٥٣] عِلقاً في الفرقة كنتُ تسلَّمتُه من أهله في الجماعة، فإن[٢٥٤] حاربتَني على ما[٢٥٥] في يدي، منعتُك[٢٥٦]، وإن تركتني، سلمتُه إلى مثل من سلَّمه إليَّ، ولي أن أمنعك بالسلاح إن شهرتَ عليَّ السلاح، وأن أمنعك بالحجة إن طلبتَه مني بالحجة[٢٥٧].

١٠٨ ـ وزعمت أنهم قالوا: وقال معاوية: «احسبوا أن هذا العلق الذي قد صار في يدي[٢٥٨]، وصار لي فيه حقُّ صاحب اليد فيه[٢٥٩]، كان لقطةً طلبها مني بعض من لم يثبت عندي أنّ اللقطة له، لا من طريق البينات التي لا معارض لها [ظ١٩٢] ولا[٢٦٠] من طريق العلامات التي يستحق بها اللقطة من جاء بمثل العلامات التي يُستحق بها اللقطة[٢٦١]: فأنا في منعك مُحقّ، وأنت في طلبها[٢٦٢] مني مُبطل، فإن قاتلتني قاتلتُك دون حقي، وأن كففت عني انتظرتُ بها صاحبها[٢٦٣] متى أرادها[٢٦٤] مني، أو[٢٦٥] ليس لو طلبها مني سَعْد ولم يتبيَّن لي أنَّه أحق بها منك فدفعتُها إليه كنتُ ظالماً لك[٢٦٦]؟ فكذلك أنت في التماسك مالو دفعتُه إليك كنتُ ظالماً له[٢٦٧]، فإذا اجتمعتما على أمر، فعندها لك أن تأمر وتنهى، ولستُ في جهلي فضلك[٢٦٨] على سعد بأسوأ حالاً من سعد حين جهل فضيلتك عليه، وقد أشكل عليَّ كما أشكل على مَن قبلي، ولو كانت أقداركم عند عمر بن الخطاب[٢٦٩] متميزة وحالاتكم عند أنفسكم وعند الرقباء عليكم غير مشكلة، لكان تكلُّف التشاور عياً[٢٧٠] وعجزاً، [ع٦] ولكان تكلُّف[٢٧١] عمر ذلك[٢٧٢] لكم جهلاً وضعفاً، وكيف أمسكتَ في[٢٧٣] ذلك الدهر عن

إنكار[٢٧٤] مخابرة سعد وأنكرته في هذا الدهر؟ فأرِنا الفضيلة التي حدثت لك والنقص الذي ظهر له!».

١٠٩ ـ وزعمتَ أنَّهم قالوا: قال معاوية: «قتل إمامي وخليفتي مظلوماً وقتل ابن عمي ووليُّ نعمتي مخذولاً، ورأيتُ موضع قاتليه[٢٧٥] ومنتهكي حرماته في زمان مفتون ودهر اختلاف، واولياء دمه ضعفاء وهم لي أهل وأولياء: فإن أنا طلبتُهم وحبستُهم إلى أن يقوم إمام يحكم فيهم وكان ذلك مني من طريق القيام بحق الحرمة والحسبة[٢٧٦] وما يجب من شكر النعمة، كان ذلك حسناً: فهو يحسن من طريق الدين والحسبة ومن طريق الوفاء والمودة ومن طريق الأرحام الماسّة ومن طريق ما يُوجبه شكر النعمة، وكيف يحسن بي[٢٧٧] أو يُستحسن لي ترك محاولة ذلك وتكلُّفه وتعاطيه وامتحان الحال فيه مع ما معي من الآلة[٢٧٨] والقوة والعدد والعتاد[٢٧٩] والعدّة، وقَتَلَتُه معروفون ومكانهم مشهور؟ فإن حال بيني وبين الاستيثاق منهم أحد كان ظالماً، وهل أنا في اخذهم إلا كقوم مات إمامهم فشدوا على مَن في[٢٨٠] محالهم وعشائرهم من أهل الدَّعارة والفساد ومن رجال الفتنة والفسّاق [ع٧] فحبسوهم إلى أن تجتمع جماعتهم وتتّفق كلمتُهم؟ فإن منعني دون هولاء القَتَلة مانعٌ بالسلاح، طلبتُهم بالسلاح، وإذا فعل ذلك عدلٌ زالت عدالته وتحوّل حكمه، ولا تجوز الإمامة إلا لعدل[٢٨١]، بل لا تجوز لمن اشترك في دم[٢٨٢] أو عان على قتل مسلم أو منع وليَ الدم[٢٨٣] من أخذِ قاتلِ وليه إلى أن يسلِمه إلى مَن له أن يحكم فيه حكمه[٢٨٤]».

١١٠ ـ وزعمت أنَّ أصحابه قالوا: «كيف[٢٨٥] جاز لسلمان بن صُرَد وللمسيَّب بن نجبة ولعبد الله بن هلال[٢٨٦] أن يطلبوا بالسلاح قتلة الحسين بن علي[٢٨٧]، ولا يكون لمعاوية أن يطلب بالسلاح قتلة عثمان؟»، وقلتَ: وزعموا أنَّ معاوية زعم أنّه أحق بالخلافة من جميع بقيّة الشورى: فأمّا سعد فلم يستحقَّها قطُّ لأنه كان جليساً لا يرى أن يدفع ضيماً ولا يمنع[٢٨٨] حريماً، وأنَّ روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان آخى علياً دون جميع الصحابة وقال له: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»[٢٨٩]، فإن[٢٩٠] كان صادقاً فهلا روى هذه الرواية أيّام كان عليٌّ حيّاً وهو يجاذبه [ع ٨] الرئاسة ويأبى تقديمه الى مقام الإمامة ويزعم أنه أحق بها منه ويدعوه[٢٩١] إلى الشورى ويقول: «ما أنا بقميصي هذا أحقُّ مني بها»[٢٩٢]؟ وهل يخلو من أن يكون في روايته كاذباً أو صادقاً؟ فإن كان صادقاً فقد ضلّ بامتناعه عن بيعة من هذه عنده صفته[٢٩٣] وتركِ تقديم من هذه الرواية فيه وَمن مكانُه من الرسول هذا المكان، وإن كان كاذباً فليس هذا النوع من الكذب من أخلاق الأئمة ومن صفات الخلفاء، وعلى أنَّ من[٢٩٤] أقرَّ بأنّه[٢٩٥] قد ترك تقديم من هذه صفته، فقد أقرَّ على نفسه[٢٩٦] بالمعاندة وبترك[٢٩٧] الإقرار لأهل الحق [و١٩٣] بحقهم، ومتى ثبت ذلك عليه بطل خبره ورُدَّت روايته، ومن كان مكذَّباً في حديثه، فغير إمام ولا حاكم ولا شاهد، فافهم ذلك[٢٩٨].

١١١ ـ وأمّا طلحة والزبير، فإن كانا قد اهتديا في بيعته، فقد ضلا في النكث عليه، وإن كانا قد ضلا في بيعته، فما تابا من ضلالهما ولا خرجا من إدخال الشبهة على رعيّتها، وإدخال

شبهةٍ نُورث الفتنة أعظمُ من قتل رجلٍ من المسلمين، وفي رجوع الزبير ونكوص طلحة وفيما كان من مسيرهما وتجاذبهما الإمامة فيما بينهما وتقديم أبنائهما الصلاة[٢٩٩] على [ع٩] النوب واختلاف أمرهما ما يدل على اختلاط التدبير، فإنهما[٣٠٠] لم يكونا من أحلاس الخلافة ولايتَّسعان لها ولا ينهضان بأعبائها، وإنَّ الأمر لو أفضى إليهما ومات من ينازعهما، لكان كلّ واحد منهما أشدَّ على صاحبه من العدو[٣٠١] الذي مات عنه[٣٠٢]، ولو فرغا من حرب علي لألقيا للناس حرباً أطول وفتنة أشنع وقتلاً أذرع ولو قتل كلُّ واحد منهما صاحبه أو مات عنه[٣٠٣] حتف أنفه لجرى بين[٣٠٤] ابنيهما، إذ كان هذا يصلي بالناس مرَّة عن أبيه وهذا مرة عن أبيه[٣٠٥]، من الشر والمناصبة ومن القتال والمغالبة[٣٠٦] ما[٣٠٧] هو أشنع وأفظع وأدهى وأمرّ، ولو كان ذلك لأصابنا من[٣٠٨] أتباع أبناء الأبناء وسَرَعان الغوغاء ما ينسي ما قبله ويشغل عن ذكر ما تقدَّم امامه، ومن كان كذلك حكم ارتحاله وحله وعقده[٣٠٩] ونقضه وإبرامه لم يستحق تلك المقادم ولم يستوجب تلك المراتب.

١١٢ ـ وقالوا[٣١٠]: وأمَّا علي بن أبي طالب[٣١١] فإنه مع الشرك في دم عثمان والاشتمال على قتلته لم يزل لا يرى أن يعيد الأمر إلى الشورى وكان ذلك منه طعناً على عمر وزراية منه[٣١٢] على أولائك الرقباء والأمناء وخلافاً [ع١٠] على رأي[٣١٣] الجماعة، والطعن على هولاء ضَلالٌ[٣١٤] والخلاف[٣١٥] عليهم إثمٌ كبير، وإنَّما كان الإنصاف والإقرار بالحق والخضوع اللازم أن تجتمع بقية الشورى وهم أربعة فيشتوروا في التخيير[٣١٦] كمشورتهم[٣١٧] فيه وهم ستة، ولأنَ ذلك الأمر إنما كان مقصوراً على قوم قد أجمعوا على تفضيلهم وتوليتهم[٣١٨] وأنه حق لنفر[٣١٩] فلا يزول[٣٢٠] حق الحي لموت الميت، والجماعة الذين كانوا بالأمس راضين لم يتغيروا ولم يتبدَّلوا، وإنما كانوا[٣٢١] ستة فمات عبد الرحمن[٣٢٢] وقُتل عثمان: فلو تركهم علي يجتمعون ولم يبتز[٣٢٣] الأمر وصيره إلى التخاير والتشاور وإلى طلب مَن هو أردُ عليهم وأنفع لهم ولو بشيء يسير[٣٢٤] وذلك هو القياس، لما كان اختلاف[٣٢٥] كما لم يكن قبله اختلاف، وعلى أنَّ المسلمين لم يتشاوروا قطُّ في أمر الإمامة فما دونها فافترقوا إلا[٣٢٦] عن غير اختلاف، وكيف يختلفون وقد أطاعوا ربَّهم وكيف لا يعصمهم وقد اعتصموا بحبله وآثروا حقَّه قال الله: ﴿وَأَمْرُهُم شُورى بَيْنَهُمْ[٣٢٧]، وقال: ﴿وَشَاوِرْهُم فِي الأَمْرِ[٣٢٨]، وقال: ﴿فَابْعَثُوا حَكَماً [ع١١]، من أَهْلِه وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصلاحاً يُوَفِق اللهُ بَيْنَهُمَا[٣٢٩]. ولا يجوز أن يضمن التوفيق لنفسين إذا أرادا الإصلاح ويخذل الجماعة، ولا يجوز أن يوفق مَن كان من عرض الأمة ويدع الأئمة.

١١٣ ـ وبعدُ فهل خالف ذلك الرأي من عُمر أحد؟ ولقد اتفقوا عليه بعد موته كما اتفقوا عليه قبل موته، ولقد خالف بعضهم أبا بكر في استخلاف عمر وما خالف أحدٌ عمر في وضع الأمر في الستة، ولم يقل احدٌ[٣٣٠] من الستة: «فينا واحد لم يكن ينبغي أن يكون معنا» أو: «في الناس واحد كان ينبغي أن يكون معنا»[٣٣١] لا[٣٣٢] ولا قال احد من الأمناء ولا من جميع الجمهور والدهماء: «فيهم واحد لم يكن ينبغي أن يكون فيهم[٣٣٣] وفينا واحد كان ينبغي أن

يكون معهم»، فتمت الكلمة وشاع الرضى واستفاض التسليم[٣٣٤].

١١٤ ـ وقالوا[٣٣٥]: فعليّ لا يصلح لها من هذه الوجوه وطلحة والزبير لا يصلحان[٣٣٦] لها من حيث ذكرنا، وسعد هو الذي لا يجوز أن يجيء منه ملكٌ ولا إمام في كفر ولا إسلام، لأن من لم يدفع عن بيضة الملك بالسيف فهو مقتول [ع١٢] وأمره ضائع[٣٣٧]، ولم يطلب ملكَك أحدٌ[٣٣٨] [ظ١٩٣] فرضي بأخذه دون أن يأخذ[٣٣٩] نفسك مع الملك، وهذا قائم منذ كانت الدنيا، ولو منه[٣٤٠] أن يثب به أو يثب من أجله وأثب[٣٤١] ما دام حيّاً لكان استبقاؤه أحب إليه وألذ[٣٤٢] له وأبلغ عنده[٣٤٣] فيما يريد.

١١٥ ـ وقالوا: ولو ادَّعى رجل عندنا النبوَّة وذكر أنه يستشهد إحياء الموتى والمشي[٣٤٤] على الماء، ثمَّ زعم أنَّ الملك مستقيم دون منعه بالسيف والسوط، لعلمنا أنَّه لم يكن ليأتي بعلامة أبداً ولا يُقيم شاهداً[٣٤٥] على دعواه أبداً، إلا أن يأتي قوم طبائعُهم على خلاف طبائعنا وحالاتهم على خلاف[٣٤٦] حالاتنا وعاداتهم على خلاف عاداتنا[٣٤٧] وأسبابهم على خلاف أسبابنا، فأمَّا والأمر على ما شاهدنا من طبائع الناس اليومَ وعلى ماسمعنا من طبائع العرب في جاهليَّتها وإسلامها[٣٤٨] والعجم في سالف أيَّامها، فان ذلك لا يجوز ولايقوله مَن يعرف الدنيا وما فيها، ولذلك لم يكن للزنادقة مملكة قطُّ ولا تكون أبداً، ولقد اضطرَّ الأمر نصارى الروم ونصارى الحبشة إلى الدفع بالسيف حين[٣٤٩] رغبت في الملك ومالت إلى الدنيا مع علم[ع١٣] جميع العالم أنّ القتال[٣٥٠] ليس من دينها ولا من مذهبها.

١١٦ ـ ألا ترى أنَّ الله لم يُخلِ الدنيا من أن يجعل فيها نبياً يحمل السلاح ويُقيم جزاء الحسنة والسيئة ويستعمل السيف والسوط، أو يضمّ إليه مَلِكاً يذبّ عن النبوة بعز[٣٥١] الملك ويدعو النبيُّ إلى طاعته برأفة النبوة، فأمّا أن يُرفع أحدهما من العالم فلابد من اجتماع اللين[٣٥٢] والشدّة[٣٥٣] إما في شخص واحد[٣٥٤] وإمّا في شخصين، وقد قال الله: ﴿وَلَكُمْ في القصاص حَيَاةٌ يَا أُولِي الأَلبَاب[٣٥٥]﴾[٣٥٦] وفي المثل المحمود: «قتل البعض إحياء الجميع»[٣٥٧] وليس في الأرض ملك إلا وأطراف مملكته تنتهي إلى حدود ممالك الملوك[٣٥٨] فهو وإن تنصَّر فإن الملوك لا يتنصّرون معه، وإن تزندق لم يتزندقوا معه، على أنّ الملوك لم تنصب الأديان رغبةً في الديانات ولكنها تعلم أنّها إن لم يكن لها[٣٥٩] دين لم تلزم بيعة[٣٦٠] ولم يثبت عقد أولي[٣٦١] الملك من بعدها[٣٦٢]، ولم يتدين الناس بقتال من يخرج عليها[٣٦٣] ويريد إزالتَها[٣٦٤]، وإن لم يكن دين كانت الأموال منتهبة والزوجات مشتركة ولم يثبت نسب [ع١٤] ولم يكن لأحد وارث ولم يكن تزويج ولا طلاق ولا ملك ولا عتاق ولم يثبت توكيل ولا أجرة[٣٦٥] ولا شهادة ولا وصية ولا شرط ولا عهد ولا حدود ولا قصاص ولا قَوَد[٣٦٦] ولا حبس[٣٦٧] ولا إقرار ولا إنكار ولا دعوى ولا أيمان ولا بيع ولا شراء ولا ميراث، وإنما[٣٦٨] يحرص عليه أنَّ به[٣٦٩] وفيه ثبات ملكه وتوكيد سلطانه، ثم لا يبالي ماقالوا في الله وما جوزوا على الله وكيف وقعت الأمور بعد أن يستقيم له شيء[٣٧٠] يكون فيه وبه[٣٧١] ثبات الملك.

١١٧ ـ فإن كنتَ تحبّ أَن تعلم أَنّ الذي أَقول حق[٣٧٢] فتأمل قول كسرى مع شدّة عقله في الله وفي إبليس وفي أَعلام زرادشت وفي شرائعه من غشيان الأمهات[٣٧٣] والتوضؤ بالأبوال، وفي دين قيصر وقوله في الله وفي المسيح وفي بولُص، وفي دين ملوك[٣٧٤] العرب وفي عبادة الحجارة، وفي ملوك الهند في البُدّ وفي تعظيم الزناء ودخول النيران، وهؤلاء رؤساء الأمم، فانظر كيف تجدهم في الأديان.

١١٨ ـ وإذا كان هؤلاء وهم بقية الشورى لا يصلحون للإمامة فَمن دونهم أَجدر ألا يصلح لها [ع١٥] وكانوا منها أَبعد، وقلتَ[٣٧٥] إنَّ معاوية أَولى بها منهم إذا كان أَبرأَهم ساحةً من هذه[٣٧٦] العيوب وأسلمهم[٣٧٧] فِناء من هذه اللوائم، ولأنّه أَيضاً أَوّل من انتدب، ولو أَن جميع أَهل بدر أَمكنهم إنكار المنكر من مَلِك [و١٩٤] متقلب إلا أَنّهم[٣٧٨] لم يتكلّفوا ذلك حتى انتدب رجل من عرض المسلمين فبذل نفسه وأَهله وماله وديارَه وعشيرته وأَصحابه وأَمّل[٣٧٩] الناس فيه درك[٣٨٠] حاجتهم ورجوا الفرج على يديه، كان ذلك المنتدب ـ وإن كانت[٣٨١] سابقةُ غيره أَفضل ـ أولى[٣٨٢] بذلك منهم، ولعلّه أن يلحق بهم في الطاعة أَو يجوزهم، كما عقد عمر بن الخطاب[٣٨٣] لأبي عبيد ابن مسعود على أربعين من أهل بدر وعلى الجماعة الكثيرة من المهاجرين والانصار[٣٨٤] السابقين وليست له[٣٨٥] في ذلك علة إلا أَنّه كان أَوّل من انتدب، ولذلك[٣٨٦] كانوا رأوه وتحدثوا به، فساروا تحت لوائه وصلّوا خلفه وأَطاعوا أَمره وأَكبروه بالخضوع له وأعظموه بإطراق بين يديه والانتصاب له عند طلعته.

١١٩ ـ قد كتبتُ إليك[٣٨٧]، يابن حسّان ورسمتُ لك[٣٨٨] ماألقيتَ إليّ[٣٨٩] من جُمل دعواهم مفسَّراً ومن حججهم مبيناً، ولم أَقتصر على مقدار ذلك حتى لم أدع لذي هوى [ع١٦] نزاعاً ولا لذي حيلة متعلقاً، لأن أَحسم من قلبك هذا الداء وأَقطع أَصل هذه المادّة، ولولا أني ـ والحمد لله ـ على ثقة من سهولة الجواب وقرب المأخذ وظهور المعنى وقمع الحق للباطل وأنّه لا يتلقّاك إلا مكشوف[٣٩٠] القناع ناصع البياض مشرق اللون، لما رضيتُ أَنْ أكون سبباً لتنبُّه[٣٩١] العدو ومادّةً لخواطر[٣٩٢] الأعداء، ولعلّ بعضهم أن يعدوَ عليّ بالسلاح الذي أَلقيتُ إليه[٣٩٣] يوم الحفل ويلتمس به نحري على شغلٍ مني[٣٩٤] فقفِ الآن على فصل فصل وانظر في باب باب، فإنك ستفهمه مالم تتشاغل تشاغُلَ المستفرغ وتستبين[٣٩٥] مالم تصدّ عنه صدود المتمقّة[٣٩٦] إن شاء الله.

١٢٠ ـ باسم الله الرحمن الرحيم[٣٩٧]، فأوّلُ[٣٩٨] ماأبدؤك به وأوّل ما أذكره لك من هذه الخصال، تعريفكَ أَنّ معاوية لم يحتج بشيء من هذا قطُّ ولا احتج[٣٩٩] له به في عصره[٤٠٠] أَحدٌ قطُّ، ولا جرى لهذا الشكل ذكرٌ قطُّ[٤٠١] ولا خطر على بال، فمنه ما تكلّفه أَعداء[٤٠٢] عليّ من[٤٠٣] المتكلمين وأهل السباب[٤٠٤] من الناصبة الملاعين، ومنه ماهو تخريج[٤٠٥] من أَصحابنا لخصومهم على أَنفسهم ليتقدّموا في الحجّة وفي العتاد والعدّة وفي الأخذ بالثقة [ع١٧] كصنيعهم واعتلالهم[٤٠٦] بمذاهب المخالفين ودعوى جميع المبطلين، ومنه ماحضرني عند ابتدائي الإخبار عنهم وما عزمتُ عليه من استقصاء كل شيء لهم[٤٠٧] لتعرف

قوة أَوليائك وعجز أَعدائك[٤٠٨] وتعلم أَنَّ مَن عرف من حُجَج الخصم أكثر ممَّا يعرفه[٤٠٩] الخصم كان بحجج نفسه أعرف وعلى معاني حقَّه أَغوص وعلى غايته أقدر وأنضى، ولكان أيئس للمخالف وآنس للموافق[٤١٠]، ولأن تعلم أنَّ أولياءك لو لم يجدوا في أنفسهم فضلاً لما أعاروا بعض قوتهم[٤١١] أَعداءَهم، ولأن لا يبقى[٤١٢] على من قرأ كتابي شبهة بعد قراءته، والله الموفق للصواب[٤١٣] وهو على كل شيء قدير[٤١٤].

١٢١ ـ ولو كانت هذه الحجج قد احتج بها معاوية واحتجّ له بها أَحد في ذلك[٤١٥] الدهر، لكان[٤١٦] ذلك مشهوراً عند حمَّال الآثار والمعروفين بالصدق من أصحاب الأخبار والنَّقَلة مثل الزُّهري ومحمد بن إِسحق إِمامي أهل الحجاز في علم السِيَر ونقل الأخبار، ومثل قَتادة صاحب الأخبار بالبصرة ومن كانت الملوك تكتب إِليه من الشامات في المشكلات، ومثل سِماك بن حرب بالكوفة، ومثل الشعبي وابن شُبرُمة والقاسم بن مَعْن، وجملة من أهل[ع١٨] البصرة مثل ابن أبي عُيَيْنَة، ومثل مَسْلَمة بن محارب، بل مثل أبي عمرو ابن العلاء ويونس بن حبيب[٤١٧] ومحمد بن حفص وعبيد الله بن محمد بن حفص[٤١٨] وأبي عُبَيْدة وأبي اليقظان، ومثل مسمع وكردين[٤١٩] وأبي عاصم النبيل، ومثل[٤٢٠] خلاد بن يزيد والقَحْذَمي ومؤرج وابن قَنْبَر.

١٢٢ ـ وسندع[٤٢١] ذكر الأصحَّاء والثقات وأصحاب التبريز[٤٢٢] في تصحيح[٤٢٣] [ظ١٩٤] الروايات، ونذكر من دونهم ممن قد يؤخذ عنه ويُطعن عليه كالكلبي وابن الكلبي وعَوانة والشرقي بن القُطامي وأبي الحسن المدائني والهيثم بن عدي وأبي مِخْنَف لوط بن يحيى وابن جُعدُبة، وكان لا أقل من أن يرويه شوكر وابن دأب والعُتبي، أو لرواه رواة الخوارج كعمران بن حطان والمُقعطل[٤٢٤] والضحّاك بن قيس وحبيب بن خدرة[٤٢٥] وأبي عُبيدة كورين[٤٢٦] ومُلَيْل[٤٢٧] وأصفر بن عبد الرحمن ورعا[٤٢٨] ومسمار.

١٢٣ ـ وأنت تعلم اضطراراً أنّ هذه المسالك ليست مسالك الرواة وإنما هي[٤٢٩] مسالك المتكلمين إِذا كانوا رواة، وقد سمعت خُطب معاوية ورسائله وكتاب القضيَّة: أفتظنّ أَنَّ معاوية كان عنده من هذه[٣٣٠] الحجج ومن هذه الاعتلالات شيء وهو يدع أن يخطب به ويشيعه ويدعو إِليه ويعرضه [ع١٩] على أصحابه؟ بل كان لا يدع أن يجعله في كتاب ويقرأه على أجناده في كل خميس واثنين، ولم أقل إِنّ معاوية لم يكن فطناً أو بعيد الغور بينا، ولكن[٤٣١] لو جمعتَ إِلى عقله ودهائه عقل عمرو بن العاص والمُغيرة بن شُعبة وزياد والأَحنَف والمهلَّب وأضعافهم من الرجال، لما عرفوا من هذا الشكل شيئاً بطباعهم[٤٣٢] دون أن يستعملوا[٤٣٣] صناعة[٤٣٤] الكلام، كما أَنهم لو أرادوا الحساب والهندسة وعلم اللحون والطب وجميع العلوم لكانوا لا يدركون من ذلك حظاً دون كثرة التنقير والتفتيش[٤٣٥] وطول الدراسة للكتب ومنازعة الرجال، وما أشكّ أنهم أحق بذلك من كثير ممَّن قد رأيته من المعدودين في أهل النظر، فلا[٤٣٦] تنكر قولي إنه[٤٣٧] لم يكن يعرف من هذا قليلاً ولا كثيراً.

١٢٤ ـ فدواؤك قبل كل شيء أن تُخرج من قلبك أنه كان يحسن هذا وأنَّ عمرا كان

يهتدي له، ثم أعلم أنّه مولد خبيث ومموه ضعيف، وسنُوجدك ذلك فيه باباً باباً وفصلاً فصلاً، وقد يكون الكلام ظاهر العيوب بادي المقاتل مستهدفاً[٤٣٨] للمطاعن، ولا يفطن له الحازم من الرجال ويفطن له الخسيس العقل من أهل النظر، وإن خرَّجنا [ع٢٠] كلَّ شيء في هذا الباب كثر الكلام، وإذا[٤٣٩] كثر الكلام خرج الكتاب من[٤٤٠] حدّ الرسائل، ولم نأمن من[٤٤١] ملالة القارىء ونُعاس المستمع، وفيما نُلقي[٤٤٢] إليك من الجُمل مايُغني مثلك عن التفصيل، ولو كان المقصود[٤٤٣] إليه سواك لما وجدتُّ بداً من التفسير والتخريج وانتظام جميع الامهات واستقصاء جميع[٤٤٤] الأبواب.

١٢٥ ـ أمّا قولهم بقول[٤٤٥] معاوية: «هذا موضع صرتُ إليه بالإجماع[٤٤٦] فلا أخرج منه في الفرقة»، فإنَّ أكثر الناس يغلطون في حكم الإجماع في هذا المكان ويُلحقونه بغير شكله، نقول إن الناس إنما جمعوا على تفضيل الفاضل لفضيلة وجدوها فيه[٤٤٧] وليس أنهم وجدوا الفضيلة فيه لأنهم أجمعوا على تفضيله، فالإجماع تبعٌ للفضيلة الموجودة، وليست الفضيلة تبعاً للإجماع الذي كان منهم، وإذا كان الفضل بارزاً، فعليهم الإجماع عليه، فإن اختلفوا فلا يبعد الله إلا من خالف، الحق حق الفاضل، وإن لم يصل إليه مع ضعف الموافق وقوة[٤٤٨] المخالف، فإن[٤٤٩] وافق صاحب الحق[٤٥٠] إجماعاً فعليه الشكر والحقّ حقّه، وإن وافق اختلافاً فالحق حقه وعليه الصبر.

١٢٦ ـ وقد كان فضل علي ظاهراً[ع٢١]، فإن أجمعوا عليه فقد أصابوا حظوظهم ووافقوا محبته إذ كان ذلك حقاً، وإن اختلفوا فقد أخطأ المخالف حظَّه، ولم يُضم ذلك علياً لأنَّ ثواب علي على الصبر على البلاء كثوابه على الشكر على الرخاء، والحق [و١٩٥] ليس يجب له بالإجماع بل إنما كان ذلك دليلاً على الاستحقاق[٤٥١] وحكم مقام النبي صلى الله عليه وسلم وحكم مرتبة الإمام[٤٥٢] والتفضيل إلى أن نعلم أنّ أمراً قد اضطر إليه، فما لم نعلم، فالحكم بالتفضيل لازم لظاهر الحال، وليس لنا أن نُزيل[٤٥٣] حكم ظاهر الأمر بـ«العل» أو «عسى»، وليس يزول اليقين إلا باليقين، ومتى هجمنا على رجل قد أجمع الناس على تأميره طائعين غير مكرَهين، ثمّ رأيناهم يدينون بطاعته ويتقرَّبون إلى الله بنصيحته ويرون أنّه إذا ولى رجلاً صلاة الجمعة[٤٥٤] أن له أن يقصر وأن لهم أن يقصروا خلفه، وإن هو[٤٥٥] عزله كان عليه وعليهم أن يأتوا بخلاف ذلك، ومتى استعمل رجلاً على ثغر دانوا بابتياع[٤٥٦] ذلك السبي[٤٥٧] ووطئه[٤٥٨] واستخدامه وبيعه والانتفاع بذلك المقسم[٤٥٩] وبابتياع[٤٦٠] العقد [ع٢٢] والعقارات والمستغلات منه، ومتى عزله حرّموا ذلك وسقطوا من لم يجتنبه، ومتى استقضى رجلاً لزم الناس حكمه ونفذ فيهم[٤٦١] ووجبت سجلاّته ولزمت قضاياه[٤٦٢] ومتى قال: قد عزلتُك، كان كالمفتي وكالمشير والمصلح، ثم تراهم إذا كان قاضياً[٤٦٣] يقومون فوق راسه ولا يجلسون إلا بأمره.

١٢٧ ـ ولم نر عليّا[٤٦٤] لما[٤٦٥] عزل سعداً وولى أبا موسى وعزل عمّاراً وولّى المُغيرة، قال المعزول: لا أعتزل البتة!»، أو قال: «لا أعتزل حتى أعرف لِمَ[٤٦٦] عزلني ولِمَ

ولّى مَن أنا أعظم عناءً منه وأجردَ سياسةً منه وأشرف[٤٦٧] أرومةً منه»، أو قال: «أنا[٤٦٨] أسن منه وأكثر فقهاً وعلماً[٤٦٩] منه»ـ أو يدَّعي أن أهل البلدة به[٤٧٠] أرضى وأنّه لا يرضى أن يكون قد عانى[٤٧١] خراب أرضها[٤٧٢] وفساد رجالها وضياع ثغرها، فلمّا عمَّر البلدة وحصّن الثغر وأصلح الفاسد وقد كلف وتعب وسهر ونصب، بعثتْ[٤٧٣] رجلاً يصير[٤٧٤] له مهناها[٤٧٥] فيذهب ببردها وحلاوتها، وأنا[٤٧٦] قد صُلبت بحرّها[٤٧٧] ومرارتها[٤٧٨]، بل تجد المعزول صابراً راضياً والمستعمل قابلاً نافذاً لأمره وقوله[٤٧٩]، فحكم ظاهر[٤٨٠] هذه الحال وحكم المرتبة التقديمُ لأهلها والتفضيل لأربابها[٤٨١] حتى ثبتت الحجة ببعض مايحطه[٤٨٢] عن أعلم المراتب ويقتصر به على دون الكمال، فالإجماع تابع في هذا الموضع.

١٢٨ ـ فأمّا من حيث ذهب القوم إليه فقد قلنا في ذلك، فان قال: «فهلا جعلها شورى بينه وبين طلحة والزُّبير؟» ـ قلنا: قد زعمتم أنّهما قد بايعا فإن كانا ضلا بتلك البيعة فقد صارا لا يصلحان لإمامة، وإن كان ذلك منهما هدىً فقد ضلا بالصمت قبل الحديث، فإن قالوا: قد قلنا[٤٨٣] ذلك في طلحة والزبير ولكنّا قد علمنا أن سعداً لم يبايع وإنما ضلّ عندنا بعد أن تبين لنا رأيه في ترك البسط وفي روايته في تفضيل عليّ على نفسه بعد وفاة عليّ ولكن ما بالُه لم يدعُ إلى الشورى يومئذٍ، وتركه للشورى عندها ضغ[ـينة][٤٨٤] على عمر وتخطئة[٤٨٥] للجماعة؟ ـ قلنا: إنّ عمر لم يشترط ذلك الأبد، ولم يُوجبه إلا في الثلاثة الأ[يام] التي قال: «إن انقضت ولم يفرغوا، فاقتلوهم»، وما علم عمر بما يكون من إنخفاظ قوم وتبديلهم، وبأي وجه آخر يدل مَن تقدّمهم، وبما يحدث في أنصارهم من العمى الذي يمنع من الحكم، أو ممَّا يُعجل من[. . . . .][٤٨٦] الذي يحول دون الخلافة، أو ليس[٤٨٧] الإمام الذي بعده قد كان له في رعيّته من التدبير مثل الذي كان لعمر في رعيته.

١٢٩ ـ أوَ لستُم تزعمون ان أبا بكر أقام عمر وأنَّ عمر ترك سيرة أبي بكر وصار إلى الشورى ووضعها؟ فإن قلتم: «إنما غيَّر التدبير حين لم يجد واحداً فاننا»[٤٨٨] ـ قلنا لكم: وكذلك مَن بعده فغيَّر تدبير عمر كما غير عمر ذلك التدبير عن بعض ماشاهد أبو بكر من الحال المخالفة للحال الأخرى، فليس لنا أن نُلزم علياً الشورى إلا بأن يُوجد أنّ عمر قد كان جعل ذلك شرطاً محدوداً وأنّ الأمة تلقّت ذلك بالتصويب، فلم[. . . .][٤٨٩] اختلاف وليس لعمر في سلطانه إلا مثل ما للإمام[. . . .][٤٩٠] [ظ١٩٥] المصلحة على قدر ما شاهد من الحال، وإنما تدبير الأمور على قدر اختلاف الأمور وقد وجدنا علياً نفسه عند الحاجة والضرورة وعند الخطبة على الرعية قد أظهر الرضى بأن يكون أبو موسى وعمرو يتشاوران فيه، فكانا في موضع الشورى في ظاهر الحال وهما عنده على ما هما له عندنا، وكذلك معاوية وقد امتنع قبل ذلك أن يحبس[٤٩١] نفسه بمخايرة طلحة والزبير وسعد [فحبسها] بحبالة أخرى أبعد من الأولى من كل ما ذكرنا، وإنما كل ذلك بقدر ما يشاهد الإمام من الحال إذ كان ذلك إنما يُعرف صوابه من باب الراي فقط.

١٣٠ ـ ويقال لهم: فإنا نردّ الأمر إليكم: أرأيتم لو أُمرتم أن تختاروا بين علي وسعد

إماماً كيف كنتم تصنعون حتى تُوجدونا أنَّ سعداً او[لى][٤٩٢] من علي؟ قولوا كيف شئتم، قد علمتم أنَّ هذا الأمر، إن كان بالحسب، فإن سعداً ليس من شكل علي، وعليَّ هاشمي الأبوين وكان أوّل هاشمي الأبوين كان في الأرض، وَلَدَه أبو طالب ابن عبد المطّلب بن هاشم من فاطمة بنت أسد بن هاشم، وهم أربعة: عليّ وجعفر وعَقيل وطالب، ثمَّ هو صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن اخي حمزة والعبّاس، ثم الذي يجمع أبا النبي صلى الله عليه وسلم وأبا طالب [. . . .][٤٩٣] الأدنى بالأمّ التي جمعتها.

١٣١ ـ فإن كان هذا الأمر إنَّما يستحقّ بالرواية فليس لسعد في ذلك حرف واحد ممَّا يُوجب له الإمامة والتفضيل على جميع الأمّة وما أكثر[. . . .] روى[. . . . .] ولاكنَّ تلك الرواية ليست من شكل الرواية في علي بن أبي طالب، [فإن] ذكرنا أهل التقدمة في الإسلام والسبق إليه فأدنى حالاته أن يكون مذكوراً معهم، وإن ذكر أهل الزهد والتقشُّف والظلف والنزاهة وقلّة الركون الى الدنيا والميل الى اللذّات فأدنى [حالاته] أن يكون مذكوراً معهم، وليس بعد هذه الأمهات شيء يستحق به الخلافة إلا ما حددنا وذكرنا، وكلّهن مجموعات في عليّ بن أبي طالب ومتفرقات في سواه، فقد فوضنا الأمر في سعد إليكم: فقولوا كيف شئتم: فإن سددتم قدّمتم علياً، وإن تركتم السد[اد] كفيتمونا[. . . .] فيكم وأعفيتمونا من ذكركم وشغل القلوب بكم.

١٣٢ ـ وأمّا طلبه بدم عثمان، فليس ذلك مستنكراً إذ كانت غايته الاستيثاق منهم إلى أن يقوم حاكم الجماعة، ونحن لانخالفكم أنَّ قاتل عثمان من أهل النار من كان من العالمين، ولكنَّ معاوية وأهل الشام لم[. . . .][٤٩٤] عند علي بما هو بيّن[. . . . . .] دون قيام الحجة بالأمّ ولا بما هو[. . . . . .] ولا أن يقتلوا[. . . . . .] قتله ومن أمر ومن أشار ومن أظهر محبة ذلك وعلم أنَّه لو درجهم إليهم إنهم كانوا لايقتصرون عليهم حتى يطمعهم ذلك في أكثر منه، كان له حين عرف[. . . .] أي معنى[. . . . .] وأي طريق يسلك ان يمنعه من ذلك. . . . . بأهل[. . . . . .] فضلاً عن أهل الصلاة ومن يشك أن عسكر عليّ قد كان يشتمل على قوا[م. . . . . .] طوائل وفي رقابهم حقوق ومتى يتهيأ أن يجمع منه ألف مقاتل ليس فيهم إلا مؤمن بريء الساحة[. . . . . .] العدالة.

١٣٣ ـ وأمّا ما ادُّعيَ عليه من قتل عثمان فقد قلنا في ذلك في صدر الكتاب بجملة كافية، وأمّا القنوت فإني سأقول فيه إن شاء الله وأحمد[. . . . . .] أكثر ممّا قد كنت قد أوردْته على ابن ابراهيم بن الحسين بحضرتك وحضرة[. . . . . .] شهادتك عليه بحب المغالبة وقلة التهيُّب والمرافقة ويغيظك على[. . . . . .] يظهر في صدوده وشدّة عنوده، ولو كان القنوت وتركه.

الهوامش

(١) كتب هنا احد القراء: لعن الله معاوية وشيعته. (٢) راجع البخلاء (الحاجري)، ١٧٥، اعقلها أي الناقة. (٣) في البخلاء، ١٧٥: ابل الله عذرا... فقل: حسبي الله. (٤) راجع البخلاء، ١٧٥. (٥) كذا في الاصل ولعله سعيد بن جبير. (٦) خط: فلن. (٧) خط: غيبا، وليس له وجه فلعل الصواب ماأثبت. (٨) خط: حصك. (٩) خط: ولم. (١٠) كلما ورد اسم علي بن ابي طالب اردفه الناسخ بالصيغ المتداولة بين الشيعة مثل: عليه السلام، صلوات الله عليه الخ، فحذفناها. (١١) خط: سن. (١٢) خط: محل. (١٣) في هذه المسألة راجع شرح نهج البلاغة، ٢: ٢٦٢. (١٤) انظر البيان، ط. هارون، ١: ٨٣ ـ ٨٤، والحيوان ٤: ٢١٠. (١٥) خط: التالر. (١٦) كذا في الاصل، ولعله: واحدُه (اقتراح محمد الطالبي). (١٧) كذا في الاصل ولعله: نقبت بمعنى وجدت. (١٨) كذا في الاصل وقد سقط اسم من يضرب به المثل في الفضل. (١٩) يضرب به المثل في الحمق، راجع الميداني ١: ٢٢٧. (٢٠) كذا بالالف واللام؟ (٢١) انظر البيان، ٤: ١٥. (٢٢) هو النجاشي الشاعر، راجع شرح نهج البلاغة، ١: ٣٦٦ ـ ٣٦٨. (٢٣) البيت في الشعر والشعراء، ٢٩١ (ضوء الشمس). (٢٤) راجع Arabica ١٩٥٦/٢، رقم٢، ٢٥، ١٤٤. (٢٥) سورة الانعام، ٦: ١٩. (٢٦) سورة الفرقان، ٢٥: ١٥. (٢٧) كذا في الاصل ولعله: فلولا اتقاء الله. (٢٨) كذا في الاصل ولعل: افردها. (٢٩) خط: الفحرس. (٣٠) راجع شرح نهج البلاغة، ٢: ٤١ وادناه ٥٥. (٣١) ديوان حسان، ٨. (٣٢) راجع البخلاء، ١٥٣، ١٧٠. (٣٣) لعله ابن الحسن بن وهب. (٣٤) راجع البخلاء، ٣٢٧. (٣٥) في بغداد. (٣٦) الجملة مشوشة في الاصل. (٣٧) سورة النحل، ١٦: ٩٠. (٣٨) كنت اعتقد إلى الآن أن هذا المسجد بناه ابن رغبان، واما الفضيل بن عبد الرحمن فلم اعثر له على خبر. (٣٩) خط: الحزم. (٤٠) خط: منهم... قبلهم. (٤١) يظهر ان النص ناقص، غير ان المعنى مفهوم. (٤٢) كذا في الاصل ولعله: مقنعا. (٤٣) خط: واحده. (٤٤) كذا في الاصل. (٤٥) خط: انه الوحي. (٤٦) هو حنظلة بن الربيع بن صيفي الاسيدي (مصغراً)، وفي الاصل: الاسدي، راجع الإصابة، رقم ١٨٥٩. (٤٧) ابنة ابي سفيان. (٤٨) حفيد عمر بن الخطاب. (٤٩) خط: سكحهمه. (٥٠) اي: لم ينل ذلك الا بفضل قتلة عثمان. (٥١) اي أصحاب معاوية. (٥٢) اي أصحاب عليّ. (٥٣) اي لم يمكن معاوية. (٥٤) كذا في الاصل. (٥٥) هو سعد بن أبي وقّاص. (٥٦) هو عبد الله بن عمر. (٥٧) الجملة ناقصة ومعنى ما سقط: فان من كان كذلك فلا يستحق الخلافة. (٥٨) راجع الميداني، ٢: ٢٦٣. (٥٩) دون نقط في الاصل، يقال: من قل ذل ومن أمر قل (راجع الميداني، ٢: ٢٦٦) (٦٠) خط: والزبير. (٦١) كذا في الاصل ولعل الصواب: على أن الدنيا لم يكن لها معنى. (٦٢) خط: يدل. (٦٣) كذا في الاصل ولعل الصواب: الائتلاف. (٦٤) خط: يتشر. (٦٥) كذا في الاصل وليس للعبارة معنى، فالمشهور ان مروان بن محمد اقام بني كلب مقام قيس عيلان، فلعل الصواب: استبدل قيس عيلان الجند بكلب من ابناء قطحان. (٦٦) خط: انتشار. (٦٧) كذا في الاصل. (٦٨) خط: مقدمها. (٦٩) في البيان، ٣: ٢٩٤: قال زياد. (٧٠) هو حجر بن عدي. (٧١) راجع شرح نهج البلاغة ١: ٣٦. (٧٢) خط: نعسربها. (٧٣) راجع شرح نهج البلاغة، ١: ٤٩٥. (٧٤) البيت في البيان، ٣: ١٠٨ (لو تومر)، خط: امن خالد. (٧٥) راجع شرح نهج البلاغة، ١: ٢٦٤، ٢٧٠. (٧٦) خط: تقمهم ولعل الصواب ما اثبت. (٧٧) هو الشاعر. (٧٨) خط: اعبر. (٧٩) يضرب بها المثل في الحمق، راجع الميداني، ١: ٢٢٨ (احمق من...) و٢: ٣٨ (قطعت جهيزة...) (٨٠) يضرب بها المثل في الحمق ايضا، راجع الميداني، ١: ٢٢٨. (٨١) يبدو انه كان معروفاً في عصر الجاحظ، انظر البغال ٣٥. (٨٢) راجع الميداني، ١: ٥٠٤. (٨٣) كذا في الاصل. (٨٤) لعله ابو اسحق النظام. (٨٥) خط: اقره. (٨٦) لعل كلمة «العلة» قد سقطت. (٨٧) خط وكان عن. (٨٨) راجع فهرس العثمانية. (٨٩) راجع الاصابة رقم ٤١٠٤. (٩٠) اي ابو موسى. (٩١) راجع شرح نهج

البلاغة، ٣:٢٩١ ـ ٣. (٩٢) بدون نقط ولعل الصواب: أُجبر... إجباراً. (٩٣) خط: سومط. (٩٤) كذا في الاصل (الرئيسان؟). (٩٥) خط: الاسبط بن قريع. (٩٦) ؟؟خط: حصن. (٩٧) خط: يدعى. (٩٨) كذا في الاصل. (٩٩) كذا في الاصل، ولعل الصواب: فما حدث لمعاوية هذا التحدّب (اقتراح محمد الطالبي) (١٠٠) خط: ابو سعود، هو عفية بن عمرو، انظر الاصابة، رقم ٥٦٠٦. (١٠١) خط: والرأي الرلا. (١٠٢) كذا في الاصل. (١٠٣) لعله: شبا. (١٠٤) لعله: مضيعاً. (١٠٥) لعله: واحتال. (١٠٦) كذا في الاصل ولعلها النحلة.

(١٠٧) خط: والمعرفة. (١٠٨) خط: لجعله. (١٠٩) خط: مسر. (١١٠) سورة الحجرات، ٤٩: ٩. (١١١) سورة المائدة، ٥:٣٨. (١١٢) كذا في الاصل. (١١٣) خط: عار. (١١٤) خط: وعلى. (١١٥) كذا في الاصل والمعنى واضح، فمن ثلاث واحدة: اما ان اراد الجاحظ التمس الزيادة في الغابة أو أمد البحر بالقطيرة (اقترح محمد الطالبي)، أو: الزيادة في الغاية... أو: الزيادة في العانة (بلدة على الفرات في الجزيرة) اذا مد البحر بالقطر (بلدة ايضاً)، والله أعلم. (١١٦) راجع جمع الجواهر للحصري، ٩٧، وفيه: بلائي (مكان حيائي) و: وجاشت (مكان لنفسي)، انظر ايضاً لسان العرب، مادة: جشأ. (١١٧) يبدو ان الضمير عائد إلى علي لا إلى معاوية إلا ان هناك نقصا فيما يلي من النص. (١١٨) خط: شوكه، راجع لسان الميزان، ٣:١٥٨. (١١٩) في ظروف القاء هذه الخطبة، انظر شرح نهج البلاغة، ١:١٥٢ حيث تجد رواية تختلف بعض الاختلاف عن نص الجاحظ، راجع ايضاً البيان، ٢:٥٦. (١٢٠) خط: ومهما ولا ندري. (١٢١) راجع شرح نهج البلاغة، ١:٣٧٩. (١٢٢) كذا في الاصل ولعل الصواب: فتتمنون. (١٢٣) كذا في الاصل. (١٢٤) راجع شرح نهج البلاغة، ١:١١٠. (١٢٥) نفس المرجع، ٢:١٨٣، والبيان، ٢:٥٦. (١٢٦) راجع شرح نهج البلاغة، ٢:٣٨. (١٢٧) خط: ابتدا. (١٢٨) خط: الدين. (١٢٩) خط: لحقهم. (١٣٠) كذا في الاصل ولعل الصواب: ومُربياً ومزكياً. (١٣١) خط: الى العباس. (١٣٢) اي: امامته في المصلى. (١٣٣) لعله: ماكانت تكاشفه الجيوش عنه. (١٣٤) في الاصل دون نقط. (١٣٥) خط: لانتشار. (١٣٦) خط: أنا. (١٣٧) يظهر ان الجملة ناقصة. (١٣٨) اي معاوية. (١٣٩) كذا والصواب: زُنبيل (ملك زابل). (١٤٠) كذا والمعهود من اسم ملك الصين: بغبور أو فغفور. (١٤١) راجع شرح نهج البلاغة، ١:٢٩١، والاصابة، رقم ٥٨٥١. (١٤٢) خط: يدع. (١٤٣) خط: تعصب. (١٤٤) خط: واما (اقتراح محمد الطالبي). (١٤٥) وزبر جدها. (١٤٦) خط: رايته. (١٤٧) كذا في الاصل. (١٤٨) خط: البرك الصرعى. (١٤٩) سقط من خط: راجع شرح نهج البلاغة، ٢:٤٢، مروج الذهب، ٤:٤٢٧، الخ. (١٥٠) خط: العفن. (١٥١) خط: بحر (يقترح محمد الطالبي: تجر، مبنياً على المجهول). (١٥٢) يشير إلى ماكان من امر ابي سفيان. (١٥٣) كذا، ولعله: عمرو. (١٥٤) انظر مروج الذهب، ٥:٢١. (١٥٥) خط: محسن. (١٥٦) خط: محسن. (١٥٧) خط: الضعفا. (١٥٨) كذا في الاصل، ولعل الصواب: بنة. (١٥٩) هو حجر بن عدي قتيل معاوية. (١٦٠) الجملة ناقصة. (١٦١) خط: ما تحته. (١٦٢) راجع البيان، ٣:٨١. (١٦٣) انظر روايتين لنص القضية في شرح نهج البلاغة، ١:١٩٠ ـ ١٩١. (١٦٤) التكملة من شرح نهج البلاغة. (١٦٥) غير مقروء في الاصل. (١٦٦) خط: النقصان والزيادة منه وفيه. (١٦٧) سورة البقرة، ٢:٢٨٢. (١٦٨) خط: والسير. (١٦٩) خط، ومتى. (١٧٠) أي يحتمل الرضى بالحكم الفاسد. (١٧١) كذا في الاصل. (١٧٢) كذا في الاصل: ولعل الصواب مستبطر... الاستبطار (اقتراح محمد الطالبي). (١٧٣) خط: عدره. (١٧٤) خط: يعطي. (١٧٥) راجع العثمانية، ٧٧. (١٧٦) تحبق العنز: تضرط. (١٧٧) راجع البيان، ٢:١٥. (١٧٨) راجع شرح نهج البلاغة، ١:٨٤ حيث تجد البيت مقلوبا: تنعى الخ. (١٧٩) ديوان حسان، ٤١٠. (١٨٠) البيت من قطعة اوردها المسعودي في المروج، ٤:٢٨٦. (١٨١) خط: ولوجب. (١٨٢) من هنا تبتدىء صورة المخطوطة المحفوظة الآن في مكتبة الاستاذ حسن حسني عبد الوهاب (انظر ادناه، ص٣٨٤)، فرمزها في الحواشي: ع. (١٨٣) ع: بايعته. (١٨٤) سقط من ع. (١٨٥) خط: في البصرة. (١٨٦) كلمة غير مقروءة في ع. (١٨٧) سقطت الجملة

من ع. (١٨٨) ع: كأرها. (١٨٩) خط: وعها. (١٩٠) خط: عنها. (١٩١) ع: قيل: الحرب باب الثامر وكذلك قال بعضهم لله، فعلى كل حال العبارة غامضة. (١٩٢) بياض في ع. (١٩٣) بياض في ع. (١٩٤) خط: لهم. (١٩٥) بياض في ع. (١٩٦) بياض في ع. (١٩٧) ع: وقامعا. (١٩٨) ع: بالخراج. (١٩٩) خط: العطى. (٢٠٠) خط: التقية. (٢٠١) ع: والقسمة. (٢٠٢) ع: منه. (٢٠٣) ع: ظباره. (٢٠٤) ع: وقد زحفت. (٢٠٥) سقط من خط. (٢٠٦) ع: كذا، خط: بيت (=بت؟). (٢٠٧) خط: الذي. (٢٠٨) خط: والصنعة. (٢٠٩) خط: ولم. (٢١٠) ع: وان. (٢١١) خط: من، ع: ام. (٢١٢) سقط من ع. (٢١٣) سقط من خط. (٢١٤) بياض في ع. (٢١٥) بياض في ع. (٢١٦) خط: راسم. (٢١٧) بياض في ع. (٢١٨) بياض في ع. (٢١٩) سقط من ع. (٢٢٠) سقط من ع. (٢٢١) سقط من ع. (٢٢٢) غير مقروء في خط. (٢٢٣) سقط من ع. (٢٢٤) سقط من ع. (٢٢٥) سقط من ع. (٢٢٦) سقط من ع. (٢٢٧) ع: اعتزال. (٢٢٨) خط: ولذلك. (٢٢٩) ع: بما. (٢٣٠) سقط من خط. (٢٣١) سقط من خط. (٢٣٢) سقط من خط. (٢٣٣) خط: رفع. (٢٣٤) سقط من خط. (٢٣٥) خط: ولم؟ (٢٣٦) ع: يمنعك. (٢٣٧) خط: حتى كان. (٢٣٨) خط: للخلاعة. (٢٣٩) خط: ولم اضع يدي. (٢٤٠) خط: ايضاً مما. (٢٤١) سقط من خط. (٢٤٢) سقط من ع. (٢٤٣) ع: امرا. (٢٤٤) خط: ولا. (٢٤٥) سقط من ع. (٢٤٦) سقط من ع. (٢٤٧) خط: بن عفان وشده وقوى امرى ولم، ع: وشدده وقواه ومكنه فلم. (٢٤٨) خط: معه. (٢٤٩) ع: ثم امرني، فيخاطب معاوية عليا (٢٥٠) خط: اجتمعت. (٢٥١) خط: ولم. (٢٥٢) سقط من خط. (٢٥٣) ع: لك. (٢٥٤) ع: حين. (٢٥٥) سقط من خط. (٢٥٦) سقط من ع. (٢٥٧) خط: طلبت مني الحجة. (٢٥٨) سقط كم خط. (٢٥٩) سقط من ع. (٢٦٠) خط: لا. (٢٦١) سقط من ع. كذا في خط، والصواب: «من جاء بمثلها» فقط. (٢٦٢) ع: طلبه. (٢٦٣) ع: به صاحبه. (٢٦٤) ع: اراده. (٢٦٥) خ: ط و. (٢٦٦) ع: له. (٢٦٧) سقط من ع. (٢٦٨) ع: جهل فضيلتك. (٢٦٩) سقط من ع. (٢٧٠) ع: عبا. (٢٧١) خط: تكليف. (٢٧٢) خط لذلك. (٢٧٣) سقط من خط. (٢٧٤) سقط من خط. (٢٧٥) ع: قاتلة. (٢٧٦) ع: الحسبة ومن طريق القيام بحق الحرمة. (٢٧٧) سقط من ع. (٢٧٨) خط: اللامه. (٢٧٩) سقط من ع. (٢٨٠) ع: قوم من. (٢٨١) ع: بعدل. (٢٨١) ع: في دم عثمان. (٢٨٢) ع: دم. (٢٨٣) ع: دم. (٢٨٤) ع: بحكم ولا شهادة. (٢٨٥) ع: وكيف. (٢٨٦) ع: وإلى. (٢٨٧) سقط من ع. (٢٨٨) خط: تمنع، سقط من ع. (٢٨٩) انظر فهرس العثمانية. (٢٩٠) خط: واف. (٢٩١) خط: ويدعو. (٢٩٢) انظر فهرس العثمانية. (٢٩٣) ع: من بيعة من هذا صفته خط: عن بيعته وهذه عنده صفته. (٢٩٤) خط: علي عليه السلام انه. (٢٩٥) خط: انه. (٢٩٦) سقط من خط. (٢٩٧) خط: ونترك. (٢٩٨) سقط من ع. (٢٩٩) سقط من ع، راجع مروج الذهب، ٤: ٣٠٧. (٣٠٠) خط: وانهما. (٣٠١) ع: العدد. (٣٠٢) خط: منه. (٣٠٣) سقط من ع. (٣٠٤) سقط من ع. (٣٠٥) سقط من ع. (٣٠٦) ع: والغلبة. (٣٠٧) ع: وما. (٣٠٨) خط: لاضاما، ع: الاحماما. (٣٠٩) خط: حطه وارتحاله وعقده. (٣١٠) خط: قالوا. (٣١١) سقط من ع. (٣١٢) سقط من ع. (٣١٣) خط: لرأي. (٣١٤) ع: الضلال. (٣١٥) خط: والاختلاف. (٣١٦) ع: تخييرهم. (٣١٧) ع: كسيرتهم. (٣١٨) سقط من خط. (٣١٩) سقط من ع. (٣٢٠) ع: يزيل. (٣٢١) ع: كانت. (٣٢٢) ابن عوف. (٣٢٣) ع: سر. (٣٢٤) ع: يشي سيره. (٣٢٥) خط: الاختلاف. (٣٢٦) خط: لا. (٣٢٧) سورة الشورى، ٤٢: ٣٨. (٣٢٨) سورة ال عمران، ٣: ١٥٩. (٣٢٩) سورة النساء، ٤: ٣٥. (٣٣٠) ع: واحد. (٣٣١) سقط من خط. (٣٣٢) سقط من ع. (٣٣٣) سقط من خط. (٣٣٤) خط: التسليم والعام. (٣٣٥) خط: قالوا، ع: قال. (٣٣٦) ع: يكملان. (٣٣٧) سقط من ع. (٣٣٨) خط: ولا يطلب ملك احد، ع: املكك أخذ. (٣٣٩) ع: اخذ. (٣٤٠) ع: ولم يأمنه. (٣٤١) دون نقط في الاصلين. (٣٤٢) خط: واشد (٣٤٣) ع: له. (٣٤٤) خط: والمسبر. (٣٤٥) ع: علامة. (٣٤٦) خط: غير. (٣٤٧) سقط من خط. (٣٤٨) ليس في ع ولعل الصواب

حذفه. (٣٤٩) خط: حتى. (٣٥٠) خط: القتل والفناء. (٣٥١) ع: بعد. (٣٥٢) خط: في اللين. (٣٥٣) ع: والشد. (٣٥٤) سقط من ع. (٣٥٥) سقط من ع. (٣٥٦) سورة البقرة، ٢ :١٧٩. (٣٥٧) خط: قبل التعرض احياء للجميع. (٣٥٨) ع: ملك. (٣٥٩) ع: انهم انا لم يكن لهم، خط انها ان يكن لها. (٣٦٠) خط وع: بيعته. (٣٦١) خط: لواء. (٣٦٢) خط وع: بعده. (٣٦٣) خط: عليه، ع: عليهم. (٣٦٤) خط وع: ازالته. (٣٦٥) خط: امره (٣٦٦) خط: قوه. (٣٦٧) خط: جيش. (٣٦٨) ع: فانما. (٣٦٩) سقط من ع. (٣٧٠) خط: يستقيم شيئاً، ع: يعلم لهم شيء. (٣٧١) سقط من ع. (٣٧٢) خط: حق قائم صحيح. (٣٧٣) خط: عصيان الامهات، ع: غشيان الامهات. (٣٧٤) سقط من خط. (٣٧٥) ع: وقبلت. (٣٧٦) سقط من ع. (٣٧٧) خط: واسلم. (٣٧٨) خط: بهم. (٣٧٩) خط: واميل. (٣٨٠) خط: وعند درك. (٣٨١) خط: كان. (٣٨٢) خط: وع: واولى. (٣٨٣) سقط من ع. (٣٨٤) سفط: من ع. (٣٨٥) ع: ليس لهم. (٣٨٦) سقط من ع. (٣٨٧) ع: لك. (٣٨٨) سقط من ع. (٣٨٩) خط: اليك. (٣٩٠) خط: مكشوفاً واضح. (٣٩١) خط: تنبيه. (٣٩٢) خط: لخاطر. (٣٩٣) خط: عليه. (٣٩٤) ع: في عره ساعة الشغل. (٣٩٥) خط: وستبين. (٣٩٦) ع: تصدر عنه صدره المصمت، خط: المثمل[...]، (اقتراح محمد الطالبي). (٣٩٧) سقط من ع. (٣٩٨) ع: اول. (٣٩٩) خط: ولم يجمح. (٤٠٠) ع: عمره. (٤٠١) سقط من ع. (٤٠٢) خط: تكلفته اعداداً. (٤٠٣) سقط من خط. (٤٠٤) ع: الشنار. (٤٠٥) خط: يجرح. (٤٠٦) ع: واعتلالاتهم. (٤٠٧) خط: له. (٤٠٨) سقط من ع. (٤٠٩) خط: عرف. (٤١٠) خط: ولنصى وايسر ارتداع المخالف وانس الموافق، ع: وليكون اياسي للمخالف وانس للموافق. (٤١١) ع: قولهم. (٤١٢) ع: يخفى. (٤١٣) سقط من ع. (٤١٤) سقط من خط. (٤١٥) خط: هذا. (٤١٦) ع: لقد كان. (٤١٧) خط: معقب. (٤١٨) خط: الحسن. (٤١٩) ع: مسمع كودين، كذا في خط، انظر ادناه ١٢٢. (٤٢٠) سقط من ع. (٤٢١) ع: وستذكر. (٤٢٢) ع: التبريق، ولعل الصواب التدوين. (٤٢٣) خط: وتصحيح. (٤٢٤) خط: والعهطل، ع: والمتعطل. (٤٢٥) خط: حدده، ع: حمزة. (٤٢٦) راجع البيان، ١ :٣٤٧، واما كردين المذكور في الفقرة السابقة فلعله كورين أو كرزين والله اعلم. (٤٢٧) خط: ومحلل، ع: وبليل. (٤٢٨) كذا في ع: سقط من خط. (٤٢٩) سقط من ع، ومن هذه الاعلام ما يتطلب بحثاً وتنقيبا. (٤٣٠) سقط من خط. (٤٣١) ع: ولكنك. (٤٣٢) ع: بطبائعهم. (٤٣٣) ع: يستعمل في. (٤٣٤) خط: صفة. (٤٣٥) سقط من خط. (٤٣٦) ع: ولا. (٤٣٧) اي معاوية. (٤٣٨) خط: نعم ومستهدفاً. (٤٣٩) ع: زاد. (٤٤٠) خط: عن. (٤٤١) سقط من خط. (٤٤٢) ع: القى. (٤٤٣) ع: المفصد. (٤٤٤) سقط من خط. (٤٤٥) خط: نقول أن. (٤٤٦) كذا في خط وع، انظر ١٠٧. (٤٤٧) خط: فيه يعني في الفضائل. (٤٤٨) ع: وقلة. (٤٤٩) خط: وان. (٤٥٠) ع: العمل، (٤٥١) خط: استحناق. (٤٥٢) ع: الامامة. (٤٥٣) خط نرسل. (٤٥٤) خط: رجل الصلاة صلاة الجمعة. (٤٥٥) سقط من ع. (٤٥٦) خط: باتباع. (٤٥٧) خط: السي. (٤٥٨) سقط من خط. (٤٥٩) خط: القسك. (٤٦٠) خط: والانتياع. (٤٦١) ع: وهو. (٤٦٢) سقط من خط. (٤٦٣) سقط من ع. (٤٦٤) ع: نره. (٤٦٥) ع: اذ. (٤٦٦) سقط من خط. (٤٦٧) خط: واجود. (٤٦٨) سقط من ع. (٤٦٩) سقط من ع. (٤٧٠) خط انمل البلد انه. (٤٧١) خط: عامل. (٤٧٢) خط: اهلها. (٤٧٣) ع: بعث. (٤٧٤) ع: ويصير. (٤٧٥) ع: مهناه. (٤٧٦) سقط من ع. (٤٧٧) سقط من ع. (٤٧٨) ع: وموارقها. (٤٧٩) بياض في ع. (٤٨٠) بياض في ع. (٤٨١) بياض في ع. (٤٨٢) هنا تنتهي مخطوطة الاستاذ عبد الوهاب. (٤٨٣) كذا، ويقترح محمد الطالبي: قبلنا. (٤٨٤) اقتراح محمد الطالبي. (٤٨٥) خط: وحطمه (اقتراح محمد الطالبي). (٤٨٦) لعله: الهوى (اقتراح محمد الطالبي). (٤٨٧) خط: وايس. (٤٨٨) كذا في الاصل، ولعله: ثانيا (اقتراح محمد الطالبي). (٤٨٩) ممحو في الاصل ولعله: ينشأ فيه. (٤٩٠) ممحو في الاصل ويقرأ محمد الطالبي: للامام الثاني في أيام سلطانه من اد[راك] المصلحة. (٤٩١) خط: يحبس. (٤٩٢) يقترح محمد الطالبي: افضل. (٤٩٣)ممحو في الاصل ولعله: من النسل (اقتراح محمد الطالبي). (٤٩٤) لعله: يقوموا (اقتراح محمد الطالبي).

(*) مما نشر في «المشرق» السنة ٥٢ (تموز ـ ت ١ ١٩٥٨).

فهرس

(ترجع الارقام إلى الفقرات)

ابراهيم بن الحسن، ١٢
ابرهة بن الصباح، ٣٤
أبي[بن كعب]، ٣١
الأحنف [بن قيس]، ١٢٣
أذرح، ٧٧
الأزد، ٢٥، ٣٥
أسامة [بن زيد]، ٣٣، ١٠١
أبو اسحق، ٣٣، ٣٥....
الأشنر، ٢٦
الأشعث بن قيس، ٢٦، ٣٨، ٧٧
ابن الأشعث، ٥
اصفر بن عبد الرحمن، ١٢٢
الاضبط بن قريع، ٣٦
ابن الإطنابة، ٥٥
أبو الأعور السلمي، ٦٥
أنس، ٩
الأوزاعي، ١٠٠
أبو أيوب الأنصاري، ٣٨
باقل، ٢٠
بدر، ٥٨، ١١٨
[البرك بن عبد الله التميمي]، ٦٩
البصرة، ٢٤، ٢٦، ١٠١، ١٢١
بغفور، ٦٥
بكر بن وائل، ٢٦، ٣٥
أبو بكر، ١٣، ١٦، ٣١، ٤٦، ٦٨، ٨٩، ١٠٧، ١١٣، ١٢٩
البكرية، ٧٠، ٩٤
بلال بن أبي بردة، ٣١
بولص، ١١٧
تغلب، ٣٥
تميم، ٢٤، ٢٦، ٣٥، ٣٦
تيم اللات بن ثعلبة، ٢٦
ثور بن يزيد، ١٠٠
الجالينوس، ٧
جحا، ٣٠
الجحاف بن حكيم، ٢٤
جرير بن يزيد الكندي، ٧٧
الجزيرة، ٢٤
جعفر [بن أبي طالب]، ١٣٠
الجهمية، ٩٣
حاتم بن النعمان، ٢٤
الحبشية، ١١٥
حبيب بن مسلمة، ٢٨، ٦٥
أم حبيبة، ١٦
الحجاج [بن يوسف]، ٢٦
الحجاز، ٧٧، ٨٥، ٨٦، ٩٨، ١٠٠، ١٢١
حجر [بن عدي]، ٢٦، ٧٤
الحديبية، ٥٨، ٨٩
حرورا، ١٠٥
الحرورية، ١٠٥
حذيفة بن زيد، ٣٦
حرب، ٨
حسان بن ثابت، ١١، ٩٢
ابن حسان، ٢، ٥، ٩، ١٤، ١١٩
الحسن [بن علي] ٢٨، ٣٣، ٥٨، ٧٥، ١٠٦
أبو الحسن المدائني، ١٢٢
الحسين [بن علي]، ٢٨، ٥٨، ٧٥، ٨٦، ١١٠
حصن بن حذيفة، ٣٦
حنظلة الكاتب، ١٥
خاقان، ٦٥
خالد ١٢
خالد بن المعمر، ٢٧، ٢٨
خباب بن موسى، ٧٧
خلاد بن يزيد، ١٢١
الخوارج، ٣، ٢٤، ٤٤، ٧٠، ٧١، ٧٦، ٧٨، ٨٨، ٩٤، ٩٥، ١٢٢
ابن دأب، ٥٥، ١٢٢
الدجال، ٧
دغة، ٣٠
دومة الجندل، ٣٤، ٧٧
أبو دينار، ٧

أبو ذرّ [الغفاري]، ٧
ذو الكلاع، ٢٨، ٦٥
الرافضة، ٣، ٧٠، ٩٣
الربيع بن زياد، ٩
ربيعة، ٢٣، ٢٤، ٢٥
رتبيل (زنبيل)، ٦٥
رسول الله (ص)، ١، ١١، ١٦، ٣١، ٣٣، ٦٢، ٦٨، ٧٢، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٦، ٨٩، ٩١، ١١٠، ١٢٦، ١٣٠
رشيد الهجري، ٥٥
رعا ١٢٢
الروم، ١٠٣، ١١٥
زيد، ٥٤
الزبير [بن العوام]، ٤٤، ٥٩، ٩٢، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١١١، ١١٤، ١٢٨، ١٢٩
زرادشت، ١١٧
زرارة، ٣٦
زرعة، ٩
زفر بن الحارث، ٢٤
الزنادقة، ١١٥
زنبيل، ٦٥
الزهري، ٧٧، ٧٨، ١٢١
زياد [بن أبي سفيان]، ٧، ٧٠، ٧٢، ١٢٣
زياد بن كعب، ٧٧
زيد بن ثابت، ١٥، ٣١، ٣٣
سالم بن عبد الله، ١٦
سحبان [وائل]، ٧
سدوس، ١٢، ٢٧
ابن ابي سرح، ١٥
سعد بن قيس، ٣٨، ٧٧
سعد [بن أبي وقاص]، ١٩، ٢١، ٣٣، ٥٩، ١٠٨، ١١٠، ١١٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠
سعيد بن جرير، ١
سعيد بن قيس، ٢٦
أبو سفيان، ٨، ١٦، ٧٢
السفيانية، ١٠٠
سلمة بن سلامة، ٥٩
سليمان بن صرد، ١١٠
سماك بن حرب، ١٢١
سمرة، ٧
سوادن بن حمران، ٤١
الشام، ١، ١٨، ٢٢، ٢٧، ٣٥، ٣٩، ٥٧، ٧٧، ٧٨، ٩٢، ١٠٠، ١٠٣، ١٣٢
الشامات، ١٣، ١٢١
ابن شبرمة، ١٢١
الشرقي بن القطامي، ١٢٢
الشعبي، ١٢١
الشمرية، ٧٠
شوكر، ٥٥، ١٢٢
شيبان، ٢٧
الشيعة، ٢٤، ٤٤، ٧١، ٧٨، ٨٨
صفين، ٥٤، ٩٢
صهيب بن سنان، ٣٣، ٥٩
طارف (مولى عثمان)، ٩١
طالب [بن أبي طالب]، ١٣٠
أبو طالب، ٨، ١٣٠
طلحة [بن عبيد الله] ٤٤، ٥٩، ٩٢، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١١١، ١١٤، ١٢٨، ١٢٩
أبو عاصم النبيل، ١٢١
عامر بن عبد القيس، ٥
عبد الله بن بديل، ٢٦، ٣٨، ٥٥
عبد الله بن حجل العجلي، ٧٧
عبد الله بن طفيل (طليق) البكاوي ٧٧
عبد الله بن عباس، ٥٨، ٧٧، ٩٠
عبد الله بن عديس، ٤١
عبد الله [بن عمرو بن العاص]، ٨٤
عبد الله بن هلال، ١١٠
عبد الله بن وهب [الراسبي] ١٠٠
عبد الرحمن بن سمرة، ١٠٦
عبد الرحمن [بن عوف]، ١١٢
عبد شمس، ٨
عبد المطلب، ٨
عبد مناف، ٨
عجل، ٢٥

عبس، ٩، ٢٢
أبو عبيد ابن مسعود، ١١٨
أبو عبيدة، ١٢١
أبو عبيدة ابن الجراح، ١
أبو عبيدة كورين، ١٢٢
العتابي، ٥٥
عتبة بن زياد (زيد) المذحجي، ٧٧
العتبي، ١٢٢
عثمان بن عبد الرحمن، ٧٧
عثمان بن عفان، ١٣، ١٨، ١٩، ٢١، ٣١، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٦٩، ٩١، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٢، ١٣٢، ١٣٣
عدنان، ٣٤، ٣٥
عدي بن حاتم، ٣٨، ٩١
العراق، ٢٢، ٢٤، ٧٧، ٧٨، ٨٥، ٨٦، ٩٨، ١٠٠
عقيل [بن أبي طالب]، ١٣٠
علباء بن الهيثم، ٢٨
علي بن أبي طالب ٣، ٤، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٥، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٨، ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣
عمار [بن ياسر]، ٣٣، ٥٨، ٨٦، ١٢٧
عمارة الوهاب، ٩
[عمرو بن بكر التميمي] ٩٩
عمرو بن الحمق، ٤١
عمرو بن زرارة، ٤١
عمرو بن العاص، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٤٠، ٤٣، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧٤، ٧٧، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٩
أبو عمرو ابن العلاء، ١٢١
عمر بن الخطاب، ١، ١٣، ١٦، ٣١، ٤٦، ٦٨، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٢، ١١، ١١٨، ١٢٨، ١٢٩
ابن عمر [بن الخطاب]، ١٩، ٢١، ٣٣، ٣٤، ٨٤، ٩١
عمران بن حطان، ١٢٢
عمير بن ضابىء، ٤١، ٦٨
عوانة، ١٢٢
ابن أبي عينية، ١٢١
الغيلانية، ١٢١
فاطمة بنت اسد بن هاشم، ١٣٠
فراس بن غنم، ٥٧
الفضيل بن عبد الرحمن، ١٢
القاسم بن معن، ١٢١
قتادة، ١٢١
القحذمي، ١٢١
قحطان، ٢٤، ٣٤، ٣٥، ٣٨
قريش، ٨، ٦٨
قنبر، ٥٨
ابن قنبر، ١٢١
قيس بن سعد، ٣٨
قيس عيلان، ٢٤، ٢٦، ٣٥
قيصر، ١١٧
قيلة (بنو)، ٣٥
كثير [عزة]، ١١، ٩١
كردين (؟)، ١٢١
كسرى، ٦٥، ١١٧
الكلبي، ١٢٢
ابن الكلبي، ١٢٢
كنانة، ٦٨
كنانة بن بشر، ٤١
كندة، ٢٦
الكوفة، ٢٥، ٢٦، ٣٣، ٥٧، ٧٧، ١٢١
مالك الأشتر، ٤١، ٥٨
مالك بن كعب النحلي، ٧٧
مجاشع الربعي ٩٠

مجاشع بن مسعود، ٢٤
مجاهد، ٧٧
محمد بن اسحق، ٧٧، ٧٨، ١٢١
محمد بن أبي بكر، ٤١
محمد بن حفص، ١٢١
محمد بن مسلمة، ٣٣، ٥٩
أبو مخنف، ٥٥، ١٢٢
المدينة، ١
المرجئة، ٩٤، ٩٥
مروان بن محمد، ٢٤
المروانية، ١٠٠
ابو مريم، ٧٢
مسجد ابن رغبان، ١٢
ابن مسعود، ٣١
ابو مسعود البدري، ٣٨
مسلمة بن محارب، ١٢١
مسمار، ١٢٢
مسمع، ١٢١
المسيب بن نجبة، ١١٠
المسيح، ٧، ٦٢، ١١٧
مسيلمة، ٧، ٦٢
مصر، ٢٨
مصقلة بن هبيرة، ٢٧
مضر، ٢٣
معاوية بن أبي سفيان، ٣، ٧، ٨، ٩، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٢
المعتزلة، ٧٣، ٩٣، ٩٤، ٩٥
المغيرة بن شعبة، ٦٨، ٧٢، ١٢٣، ١٢٧
ابن ملجم، ٢٦، ٦٩
ملبل، ١٢٢
المهراج، ٦٥
المهلب [ابن ابي صفرة]، ١٢٣
مؤرج، ١٢١
موسى، ١١٠
أبو موسى الأشعري، ١٣، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٩، ٥٨، ٦٢، ٧٧، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ١٢٧، ١٢٩
ناجية، ٢٧
النجاشي [الشاعر]، ٨، ٢٧
نزار، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٥، ٣٦، ٣٩،
النصارى، ٦٢، ١١٥
النهر، ٣٩
النهر، النهروان، ٥٤، ١٠٠، ١٠٥
النوابت، ٣، ٤٤
هارون، ١١٠
هاشم، ٨، ٩٢
هبقة، ٧
همدان، ٢٦
الهند، ٦٥، ١١٧
الهيثم بن عدي، ١٢٢
ابن أبي الهيذام، ٣٥
ورقاء، ٧٧
الوليد بن عقبة، ٩١
يربوع، ٣٥
يزيد بن حجية، ٢٦، ٢٨
يزيد [ابن معاوية]، ٧٤، ٧٥
يزيد بن المهلب، ٥
ابو اليقظان، ١٢١
يمن، يمانية، ٢٢، ٢٦، ٣٥، ٣٦، ٣٩
يونس بن حبيب، ١٢١